



وتون الفقير اليه
عبد المزمع الفاضل
اليسوي

1173

هذا كتاب خيال صاحبها
عمران بن حسان السدي

١٥٥



1

وقوله ولا يخفى ان الملائكة ان يكونوا ان يعني ان للملائكة معينين احدهما هو الملائكة والمصاحبة
والآخر الاتصال والمراد منها هو هذا المعنى لا الاكل فليكن هذا يكون ان لا يخرج الابداء ان ذكر الخلد
في ان ذكر الخلد في الخلد او احدهما فيصير في ذلك الابداء الواقع في ذلك الان انه ملائكة اي
منفصل بالخلد وموقوف بالبسملة لان الخلد مقلد بالبسملة بمعنى انما ذكرت مقبلا بلا فصل بينهما شي فليكن
الا يكون الابداء مقلدا بالبسملة لان ان وقومها بالبسملة والخلد واحد والصعوبة التي ترى في هذا الكلام
عن اخذ الملائكة بالفتح الاول الذي ذكرنا لاننا اذا اخذنا بهذا المعنى لم يستقم قوله وبذكره قبل الابداء
بلا فصل لان الشيء لا يلبس الشيء الذي وقع ذكره قبل حدوثه بعد فلا يستقيم قوله فيكون ان الابداء
ان التلبس بهما فافهم ولا يغفل هو اجماع راد مسلم الله قال فيكون ان الابداء ان التلبس بهما
اعلم ان من تلبس بالملائكة بالبسملة ثم شرع في امر في شرع بعد في عليه ان تلبس بهما وان تقدم ابداء
التلبس فاذا شرع بعبر التلبس في الاول تلبس من الاول الى الآخر لا يرى ان من تلبس بالبسملة
في اول الاكل فانه تلبس بالآخر حتى لا يضر الشيطان في انشا الكلبين تلبس وكذا التلبس بالنية
في اول الاكل عبادة تلبس بالآخر فليكن هذا اذا جعل الخلد جزءا من الكتاب وذكر البسملة قبلها بدو
بصدق ان البسملة تلبس بان التلبس بالخلد اذا اجمع التلبس وقوله في ذلك الا لا قبله والاسبغ
ابداء زمان التلبس بالبسملة فليكن ان امراد الخلد بقوله فيكون ان الابداء ان التلبس يكون ان الابداء
ان اجماع التلبس لان ان التلبس يكون في هذا الا ان الحمد لله مولانا يحيى سلمه الله

الحمد لله تعالى
في نوبة الفقير عبد الله احمد
الطوافي الخنفي عفي عنه
١١٢٨

عاشق الله سبحانه على العبد
الفقر محمد سعيد بن السمان
عفي الله عنه

مركز التراث
مركز التراث
مركز التراث
مركز التراث

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	H. Hüsnî
Yeni Kavim	
Eski Kavim	1173

الشيخ
الشيخ
فيما سجد
على راسه
فيما سجد
على راسه

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small dark smudge near the top center. A faint vertical crease is visible on the right side of the page.

البرهان

في قول الحكماء بيان على السبيل او الملك وما التذير من الشرع
ما يؤخذ من الشرع لا يترقن بل لان وجوده في وجوده لا يترقن
بما الشرع لكن لا يتقاربه انما بعينه مما لا اذنت من الشرع
سما ما يتعلق بكيفية العمل ان اراد بمرطبان التعلق فالمرطبان و
وانما لم يعتبر التعلق بنفس العمل الا في لان فعلها بالعلم من حيث
الكيفية وتعلقه بالعلم انما يتبعه كذا وان اراد بمرطبان
الاسماء بطريق او بالصدق بالتعريف فالمرطبان بالاعتقاد
نيل وجه الواجب وفرضه في هذا انما ان موضوع الفقه هو العمل
وما يؤمن من ان موضوع العلم من العمل لان كون الوقت سبب وجوب
الصلوات من سبب وليس موضوعه بغير ذلك نعم قد والرايض با
من الفقه وموضوع التزك وسبقها في هذا ان يكون القول راجع
الما بيان حال العمل بما وان يقال الصلوات يجب سبب الوقت
كما في قولهم التنية في الوضوء في اية الوضوء يندب فيه التنية
ثم ان يبين ان يكون موضوع الواجب في التزك بين التنية
كما ان الرتبة في عرفه بان ما بحث فيه كيفية في ترك التنية بين

الورثة لا التزك وسبقها ما قبل وبالجملة في موضوع الفقه عالم
يقول به احد **قوله** وبالنسبة الى التوحيد والصفات من قبل
العلماء على ما سولي على ما علم من مختلفين والحدود مقدم قال في التزك
العلماء التزك في النظرية يسمى عقيدة واصولية كون الاجماع في
والعلماء بان واجبا وبه يظهر ان ليس العلم التعلق بان يتبعه الاطلاق
علم التوحيد لان تحية الاجماع من مسائل اصول الفقه والحوال في
المسئلة بين الاصول والاعادة حسب جهة البحث بناء على ان
مواليف العلم من حيث يبين بانها القواعد الدينية
الشعر حاشية في بيان ما في اخره انما عند من يقول بان موضوع العلم
من ذات الله فظاهر واما عند غيرهم فله ان العلم المطلق منقسم
في العلم الذاتي الوجودية ولهذا لم يعد وبحث القول والافان
والبنق والامارة من مباحث الصفات وان رجع الحكم المصنف كما
على ان الامارة في التعريفات الى عند بعض الشيع **قوله** وقد كانت
الاوائل تمهيد لبيان شرف العلم وغاية من الاشياء اما في ما يتعلق
تدوين هذا العلم بالبين في علم النبي عم ولا في عهد الصحابة وانما يبين

في قول الحكماء بيان على السبيل او الملك وما التذير من الشرع
ما يؤخذ من الشرع لا يترقن بل لان وجوده في وجوده لا يترقن
بما الشرع لكن لا يتقاربه انما بعينه مما لا اذنت من الشرع
سما ما يتعلق بكيفية العمل ان اراد بمرطبان التعلق فالمرطبان و
وانما لم يعتبر التعلق بنفس العمل الا في لان فعلها بالعلم من حيث
الكيفية وتعلقه بالعلم انما يتبعه كذا وان اراد بمرطبان
الاسماء بطريق او بالصدق بالتعريف فالمرطبان بالاعتقاد
نيل وجه الواجب وفرضه في هذا انما ان موضوع الفقه هو العمل
وما يؤمن من ان موضوع العلم من العمل لان كون الوقت سبب وجوب
الصلوات من سبب وليس موضوعه بغير ذلك نعم قد والرايض با
من الفقه وموضوع التزك وسبقها في هذا ان يكون القول راجع
الما بيان حال العمل بما وان يقال الصلوات يجب سبب الوقت
كما في قولهم التنية في الوضوء في اية الوضوء يندب فيه التنية
ثم ان يبين ان يكون موضوع الواجب في التزك بين التنية
كما ان الرتبة في عرفه بان ما بحث فيه كيفية في ترك التنية بين

في قول الحكماء بيان على السبيل او الملك وما التذير من الشرع
ما يؤخذ من الشرع لا يترقن بل لان وجوده في وجوده لا يترقن
بما الشرع لكن لا يتقاربه انما بعينه مما لا اذنت من الشرع
سما ما يتعلق بكيفية العمل ان اراد بمرطبان التعلق فالمرطبان و
وانما لم يعتبر التعلق بنفس العمل الا في لان فعلها بالعلم من حيث
الكيفية وتعلقه بالعلم انما يتبعه كذا وان اراد بمرطبان
الاسماء بطريق او بالصدق بالتعريف فالمرطبان بالاعتقاد
نيل وجه الواجب وفرضه في هذا انما ان موضوع الفقه هو العمل
وما يؤمن من ان موضوع العلم من العمل لان كون الوقت سبب وجوب
الصلوات من سبب وليس موضوعه بغير ذلك نعم قد والرايض با
من الفقه وموضوع التزك وسبقها في هذا ان يكون القول راجع
الما بيان حال العمل بما وان يقال الصلوات يجب سبب الوقت
كما في قولهم التنية في الوضوء في اية الوضوء يندب فيه التنية
ثم ان يبين ان يكون موضوع الواجب في التزك بين التنية
كما ان الرتبة في عرفه بان ما بحث فيه كيفية في ترك التنية بين

ولو كان لا شرف وعاقبة جليل لما اقبلوا به **وقوله** لصفاء غلبهم بهركه
صحة النبي ثم هذا ما عطف عليه متعلق بقوله استثنى قدم عليه السلام
او من خصصا الى ان **سب** استغنائهم هذه الامور كما شوهم من عدم
الشرف والعاقبة كحديث الدرر في لاطهر الفتن في زمن ما كان حقوة
من الغد مع ان ابن ابي **وقوله** سوا ما بينه معروف لا وجه له فان
قلت لا لغيره من معروفه كما له ما بينه ما قلت المرفع منها انما
المدة فان من طالعها ووفى طاعها جعل معروف الاحكام اجزئية من
احكامها وانما بقوله الغد هو علم الاحكام العينية لا معرفة الاحكام الاجزئية
فان علم وجوب الصلوة مطلعا بغير معروف وجوب صلوة زيد وعمرو
مثلا وقد يقال انصارا له فصار كاف في الاضافات كما يقال علم زيد
بغيره صفة كمال واما جعل تعريف من ملك الاستسقاء والاستحضار
في حق العلم امي قوله من تدوين العدين وتمهيد القواعد وترتيب
الابواب بما فيه يمكن من علم اول الاجزئية لزوم فائدة القلدة وليس
بشيء اجمالا وفائدة ما يقال انه لا اجمع الغد ما يدعى فائدة القلدة كذلك
اجمعا على ان الغد من العلوم المدونة والتوفيق بين هذين الامامين انما

14

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

انما بناء بان يجعل للغة معيان وعدم حصول اصداء العبد له بان لا يحصل
التي قد يطلق على العلم المدون وخصه بغيره في اللغة التي هي لغة
التي هي لغة من اهلها متعلق بالمعنى وكونها من الاول مشربا لكونه لغة
كله خطا **البناء** فان احصل من الدليل من حيث هو دليل لا يكون الا انشاء
فيخرج علم جبرائيل غم والرسول دم فانه بالحدس لا يتجسم الا كتاب
فان قيل للرسول علم اجزائها حتى يوصل له كلام فله مخبره على هذا العبد
قلنا نفي الاحكام فلا استواء فلا اشكال **وقد** ومعرفة احوال الاول
انما انما مطوف على معرفة الاحكام فنه مثل ما تروى الكلام وان التزم العلم
علم الوصول يرفع الاشكال وقس على قوله ومعرفة التعابير **وقد**
كما لم يطبق للغة فنه الموافقة كونه بازا للمنطق وجهها في مخار البنية
مورنا للقدرة على الكلام ونقها الشارح نظرا لما كونه بازا للمنطق باعتبار
انه يفيد في هذا الكلام كما ان المنطق يفيد في هذا المنطق فيقول ان يكون
مورث الفكرة **وقد** فاطن على هذا الاسم الى الاول ولولم يفيد في المنطق
اما قد لا دل في الاول او في كونه النقص في الثاني او في كونه اول
فان لم يكن من النقص في الثاني او في كونه النقص في الثاني او في كونه اول
الوجه ايضا فان لم يكن من النقص في الثاني او في كونه النقص في الثاني او في كونه اول

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

القدر الذي ينفذ معرفته العباد من غير خلط الفلسفان هو قوله السلف
 والنسبة بالخروج لا ونسبة منهم ذكرهم وجه التسمية عيب وذكر كلامهم
 وشبه المنزلة بين المنزلتين أن الواسطة بين الدنيا والآخرة
 له بين الجنة والنار فإن الخاص مخلد في النار عندهم وقال بعض
 السلف الذي في واسطة بين الجنة والنار وأهلها من السوء حسنة
 ما سبانه على قوله الحديث الصحيح فمن قالهم إلى الجنة فلا يكون
 دار الخلد وقبل هذا الطفال المشركين وقبل الذين ما توازوا
 فترة إلى الرسل **قوله** قال الحسن قد استرنا أن قلت سبهم
 أن تركب الكبيرة بسبهم وإن كان عند الحسن فلا اعتزال عن مذموم
 قدر الكافر ينصرف هذا لطلاق أما الكافر والمفسد فاحذر من
 مما هو فيه منزلة بين المنزلتين من **قوله** له باب ولا ياب
 لا يقال له واسطة بين الجنة والنار عندهم فعدم الثواب والعقاب
 في الجنة والنار بناءً كونها دارني ثواب وعقاب لأنها نفصت
 كونها دار الثواب ودار العقاب فيما محل الثواب والعقاب
 لا أن كل من دخلها ثاب أو عاقب لوسم فهو نسبة إلى أهل الثواب

والغضب وجميع الكفون عندكم وقد فعل المعتزلة بان الغضب الشرعي
فقد اهل الجنة بل انوار لم اقول في ذلك قولها من بابها ومنها
كايه لا عليها السباق ولذا فتر على الايمان والظلمة ونسب الدخول المانع
وقس عليه قوله قد فعلت النار **قوله** وكان الاصل ان يكون صغيرا
فما لم يعتزلة بصره الم وجوب الاصل في الدين يعني الا نفع وقالوا ترك الخلق
ولست بحسب تزيه اذ لم ينفذ في ذلك بل اوردوا المنة الا نفع جانب على ابي جابر
ما علم ان نفع فلزمه ما لزمه وبعضهم لم يعتبر ذلك وزعم ان من علم اذ من
الكفر على تقدير التكليف تحت ترفيع الشواب فلزمه ترك الواجب فيمن
ما ت صغيرا وذهب معتزلة بفقد الم وجوب الاصل في الدين والدنيا
مما لكن يعني الا نفع في المحكم والتدبير والدين على نبي
فتموا اهل السنة والجماعة وجميع الاشاعرة هذا هو المشهور في ما نقله
والوفاة والاشاعرة واكثر الاقطار في هذا بارادوا النهر اهل السنة
والجماعة مع الما تزيه اصحاب منصور الما تزيه واما تزيه قريب
من قول سمرقند وبين الثابتين اختلف في بعض الابل كسنة
الكتوب وغيرها **قوله** قال اهل الحق ان الله عز وجل في الكتاب

قوله يا أيها المومنون ان الله قد ارسل اليكم
محمد بن عبد الله قدس سره

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

فالمراعاة باهل الحق اهل السنة واجلاد وان حفظ بقوله حقان الا ان
ثابت فالمراد باهل الحق في هذه السبله وهو ما يدور السقطه طائفة من افرم
وتحتل ان يراد باهل الحق في جميع الابل وهو اهل السنة وتخصيصهم بالمراد
استداههم فكانت هم القائلون **قول** وهو الحق الطائفة في الواقع
قد يقع الباء الزائدة في هذا الطائفة من جانب الواقع بل صفة احصيت
لكن لا يلزم قوله واما الصدوق في قوله وقد يفرق له **قول** فقد
شاع في القول بشير لان الصدوق قد يطلق ما يرد له قال قال
في حاشي المطالع بوصف بكل منها القدر الطائفة والصدق الطائفة
قول تعتبره احكام من جانب الواقع ان النظر اقول في هذا المصنف
هو الواقع الموصوف يكونه فان ثابتا متققا واما النظر اقول في
الاعتبار ان في فهو الحق الذي يتصف بالحق الى حلي للصدق وهو
الاعتبار في حق النبي عليه السلام وهذا اولى مما قبله سمي له بغير
ان في بالصدق غير **قول** ومع صفة مطابقة الواقع اياه فان
منه قول مطابقة الواقع اياه وصف لي كما ان يركب فلا يستقيم
له صفة كذا في حال انه في نظيره وبعض الافاضل منها كلمة في

طويل فاصلا عن نيل على التسمية العتاة بناء على ظهور المعنى فالعنى هنا
كون الحكمي بحيث يتاخر الواقع **قوله** ما به الشيء ظهور لا يقال هذا
صالح على العلم الناطقة لا فانزل **الفاعل** ما به الشيء موصوف له ما بالشيء
فليس الشيء له الماهية ليس يجعل الجاهل فان فله الشيء ليس الموصوف فخرج
الاشكال فله بعد التسمية فزعم ما بين قوله ما به الموصوف موصوف وبين ما به
الموصوف ذلك الموصوف والفاعل انا هو الوجود وب يظهر ان الضمير
لشيء وقد جعل لحدوث الموصوف فله يتوهم الاشكال لكن يتفرض في ظاهر
التعريف بالوفاي ان الفاعل ما به الانسان فاعلم وجعل موهوبه للاحاد
في الهندم خلف النار والاه صطوره فله شك في مظهر الوجود
الصحيح هذا ولو قيسنا في الاستلزام لتصدق الازم انا هو تصور
الازم بطريق الاخطار على ما نفى عليه في حاشي المطالع فاعلم تفقد
بدون في الحلا خلف الذاتي وابعد ذاتي تصور الازم في زمان
تصور الملزوم فان تلك في هذا الزمان خلف الذاتي وهذا القدر كفيف
في هذا العام وقيل **الفضل** ان لا ريب ان كان الخاص لازم ان يجوز تصور
لكنه بالوفاي وهو باطل وان لا ريب الامكان العام فهو حاصل في الذات

قول العلم بثبوتها بتقدير الضاف فالضمة للثبوت وقيل الضمير
 بثبوت الثابتين والثاني ثابت بالثبوت والضاف اليه للثبوت لا العلم
 بجميع الثابتين يرد عليه ان اريد عدم العلم بالعلم لا بغيره لان
 غير مراد وان اريد اجمالا فم فان قولنا ضايف الاشياء ثابتة بنفس العلم
 الاجمالي للجميع وقد سبق ان المراد ما تعتقده ضايف الاشياء فيكون معلوما
 لنا لثبوتها لا يقال حتى نقيده العلم يكون باكتنه لاننا نقول لا دليل على
 هذا التقيد مع ان نعيم الله بنا فيه وله سلم فظلال العبد لا يوجب
 تقدير الثبوت بل يجوز ان يترك القيد وقد يقال ايضا بثبوت العلم
 معلوم وان اريد البعض فلا وجه للقول من **القول** وهو ان المراد
 اجنس يرد عليه ان ثبوت اجنس لا يتم ان يكون ثابتا ما يشهد من
 الاعيان والاعراض فلا يحصل التبيين على وجهها كما مر وجوابه ان المراد
 هو التبيين على وجهه مثل شاهد فاعلم ان الثابتين ضايف المضاف او
 نقول اذا ثبت ثبوت من الاشياء فالاجماع بالثبوت هو هذه الشاهد
 وكفى بهذا القدر تبيينا **قول** وهم الضايفون سوا الذين لانهم يمانون
 ويؤمنون بغيرهم بخلاف ثبوتها الى اخره فليس الامر بتوهم من قبيح

هذا العلم بثبوتها بتقدير الضاف فالضمة للثبوت وقيل الضمير
 بثبوت الثابتين والثاني ثابت بالثبوت والضاف اليه للثبوت لا العلم
 بجميع الثابتين يرد عليه ان اريد عدم العلم بالعلم لا بغيره لان
 غير مراد وان اريد اجمالا فم فان قولنا ضايف الاشياء ثابتة بنفس العلم
 الاجمالي للجميع وقد سبق ان المراد ما تعتقده ضايف الاشياء فيكون معلوما
 لنا لثبوتها لا يقال حتى نقيده العلم يكون باكتنه لاننا نقول لا دليل على
 هذا التقيد مع ان نعيم الله بنا فيه وله سلم فظلال العبد لا يوجب
 تقدير الثبوت بل يجوز ان يترك القيد وقد يقال ايضا بثبوت العلم
 معلوم وان اريد البعض فلا وجه للقول من **القول** وهو ان المراد
 اجنس يرد عليه ان ثبوت اجنس لا يتم ان يكون ثابتا ما يشهد من
 الاعيان والاعراض فلا يحصل التبيين على وجهها كما مر وجوابه ان المراد
 هو التبيين على وجهه مثل شاهد فاعلم ان الثابتين ضايف المضاف او
 نقول اذا ثبت ثبوت من الاشياء فالاجماع بالثبوت هو هذه الشاهد
 وكفى بهذا القدر تبيينا **قول** وهم الضايفون سوا الذين لانهم يمانون
 ويؤمنون بغيرهم بخلاف ثبوتها الى اخره فليس الامر بتوهم من قبيح

هذا العلم بثبوتها بتقدير الضاف فالضمة للثبوت وقيل الضمير
 بثبوت الثابتين والثاني ثابت بالثبوت والضاف اليه للثبوت لا العلم
 بجميع الثابتين يرد عليه ان اريد عدم العلم بالعلم لا بغيره لان
 غير مراد وان اريد اجمالا فم فان قولنا ضايف الاشياء ثابتة بنفس العلم
 الاجمالي للجميع وقد سبق ان المراد ما تعتقده ضايف الاشياء فيكون معلوما
 لنا لثبوتها لا يقال حتى نقيده العلم يكون باكتنه لاننا نقول لا دليل على
 هذا التقيد مع ان نعيم الله بنا فيه وله سلم فظلال العبد لا يوجب
 تقدير الثبوت بل يجوز ان يترك القيد وقد يقال ايضا بثبوت العلم
 معلوم وان اريد البعض فلا وجه للقول من **القول** وهو ان المراد
 اجنس يرد عليه ان ثبوت اجنس لا يتم ان يكون ثابتا ما يشهد من
 الاعيان والاعراض فلا يحصل التبيين على وجهها كما مر وجوابه ان المراد
 هو التبيين على وجهه مثل شاهد فاعلم ان الثابتين ضايف المضاف او
 نقول اذا ثبت ثبوت من الاشياء فالاجماع بالثبوت هو هذه الشاهد
 وكفى بهذا القدر تبيينا **قول** وهم الضايفون سوا الذين لانهم يمانون
 ويؤمنون بغيرهم بخلاف ثبوتها الى اخره فليس الامر بتوهم من قبيح

هذا العلم بثبوتها بتقدير الضاف فالضمة للثبوت وقيل الضمير
 بثبوت الثابتين والثاني ثابت بالثبوت والضاف اليه للثبوت لا العلم
 بجميع الثابتين يرد عليه ان اريد عدم العلم بالعلم لا بغيره لان
 غير مراد وان اريد اجمالا فم فان قولنا ضايف الاشياء ثابتة بنفس العلم
 الاجمالي للجميع وقد سبق ان المراد ما تعتقده ضايف الاشياء فيكون معلوما
 لنا لثبوتها لا يقال حتى نقيده العلم يكون باكتنه لاننا نقول لا دليل على
 هذا التقيد مع ان نعيم الله بنا فيه وله سلم فظلال العبد لا يوجب
 تقدير الثبوت بل يجوز ان يترك القيد وقد يقال ايضا بثبوت العلم
 معلوم وان اريد البعض فلا وجه للقول من **القول** وهو ان المراد
 اجنس يرد عليه ان ثبوت اجنس لا يتم ان يكون ثابتا ما يشهد من
 الاعيان والاعراض فلا يحصل التبيين على وجهها كما مر وجوابه ان المراد
 هو التبيين على وجهه مثل شاهد فاعلم ان الثابتين ضايف المضاف او
 نقول اذا ثبت ثبوت من الاشياء فالاجماع بالثبوت هو هذه الشاهد
 وكفى بهذا القدر تبيينا **قول** وهم الضايفون سوا الذين لانهم يمانون
 ويؤمنون بغيرهم بخلاف ثبوتها الى اخره فليس الامر بتوهم من قبيح

بذلك ان نظرية الاولها من رتبة بقاها في اللغة و
 يظهر ان الثابتين لا يمانون بالوجود **قول** ان العلم
 على ان السبب في الاظهار ان كل الاشياء ضايف العلم
 من بعد ثبوتها ان توردوا بهم فيكون مذهبهم في العلم
 بالنسبة الى غيره يستلزم بان العلم اذن كذا في قوله
 على ان الثابتين لا يمانون بالوجود **قول** ويؤمنون بالعلم
 العقل البطل لا الاعتقال البطل اذ لا اعتقاد لك **قول** ان العلم
 في الاشياء فقد ثبت رد عليه ان عدم ارتفاع التبيين من قبل
 عند عدم علمهم من عدم تحقق الثبوت فالعلم بالالزام ان يقصر
 على الشيء الاخير ويقال ان العلم حزمته في الثابتين مطلقا وهذا التي من
 من جهة ثبوت الثابتين ثبت بعض ما يقتضيه وقد بينه علم ان العلم يقتصر
 على ثبوتها لا العلم بالوجود **قول** والالزام بالثبوت علم وانما يقتضيه
 علم والعلم من الاعراض الموقوف في الخارج ويرد عليه ان لا وجود
 للعلم في الخارج عند كثير من المتكلمين ولو ثبت في ظاهره فكيف
 يثبت الالزام لشدة اجلي البطلان على مثل هذا الامر **القول**

هذا العلم بثبوتها بتقدير الضاف فالضمة للثبوت وقيل الضمير
 بثبوت الثابتين والثاني ثابت بالثبوت والضاف اليه للثبوت لا العلم
 بجميع الثابتين يرد عليه ان اريد عدم العلم بالعلم لا بغيره لان
 غير مراد وان اريد اجمالا فم فان قولنا ضايف الاشياء ثابتة بنفس العلم
 الاجمالي للجميع وقد سبق ان المراد ما تعتقده ضايف الاشياء فيكون معلوما
 لنا لثبوتها لا يقال حتى نقيده العلم يكون باكتنه لاننا نقول لا دليل على
 هذا التقيد مع ان نعيم الله بنا فيه وله سلم فظلال العبد لا يوجب
 تقدير الثبوت بل يجوز ان يترك القيد وقد يقال ايضا بثبوت العلم
 معلوم وان اريد البعض فلا وجه للقول من **القول** وهو ان المراد
 اجنس يرد عليه ان ثبوت اجنس لا يتم ان يكون ثابتا ما يشهد من
 الاعيان والاعراض فلا يحصل التبيين على وجهها كما مر وجوابه ان المراد
 هو التبيين على وجهه مثل شاهد فاعلم ان الثابتين ضايف المضاف او
 نقول اذا ثبت ثبوت من الاشياء فالاجماع بالثبوت هو هذه الشاهد
 وكفى بهذا القدر تبيينا **قول** وهم الضايفون سوا الذين لانهم يمانون
 ويؤمنون بغيرهم بخلاف ثبوتها الى اخره فليس الامر بتوهم من قبيح

قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر

ترد بالالزام في الحق والوجود لا ينفصل
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر

قوله ولكن ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر

قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر

قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر

قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر

قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر

قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر

قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر
 في قوله ان لا يكون الشيء الا بشيئ اخر

هذا هو المقصود من هذا الكتاب وهو بيان حقيقة العلم والوجود

تتبع المسئلة فلا يصح البناء المذكور ومن هنا قيل المراد باليقين
المحقق وقد يجازى عدم يقين الشيء وعدم تصور الشيء
من لا يخفى ان تحول الزمنية عما لا يشك ان قيل كل تصور له محل ضرورة
اي على فلو سلم ان التصور يقينا فتعلقه لا يتخلل بغيره فلا يخفى ان على
عدم اليقين فليس هذا انما هو التصور بالكلية لانه التصور بالوجوب
فان لو فرض ان الاضافه كحل الفعل بغير الضابط كحل الفعل فلا شك ان
الانسان ان التصور واحد مما لا يتخلل ان يتصور بالافعال ان يثبت على
شيء في الواقع لا ينافي وجوده في العقل في العقل **قوله** على ما ذكرناه
بغيره انما هو التصور لا يتخلل بغيره ان يتصور بالافعال ان يثبت على
بغيره انما هو التصور لا يتخلل بغيره ان يتصور بالافعال ان يثبت على
من اوبان وبكسر اليقين فلهذا نفي الموضوع محولا وبكسر المحقق
انما هو اليقين بالثبوت لا ينافي لا يكون التصور بغيره ان يثبت على
بين التصورات بدون ان يثبت بالنسبة وان في غير المتساويين لا انما
كان لا يقين ومن هنا قيل يقين كل شيء رفقوا بالامر في رفق في
نفسه او رفق في شيء والاشهر الاول وقول المتكلمين كل شيء على الخلق
وايقنا بالامر من ان يكون جميع التصورات على ان المطابقة شرطا العلم
المستبعد ان يقين كل شيء رفقوا بالامر في رفق في رفق
فلا يتصور ان يقين كل شيء رفقوا بالامر في رفق في رفق

هذا هو المقصود من هذا الكتاب وهو بيان حقيقة العلم والوجود

هذا هو المقصود من هذا الكتاب وهو بيان حقيقة العلم والوجود

وبعض التصورات غير طابق كما اذا رانا جارا ان بعيدا من
صوره انسان واجيبنا ان يتبين ان الصور لا تصور الانسان وتصور
المطابق وانما الحكم بان هذه الصور لكون المرئ من اعيان المشهور
بين الجمهور ويرد عليه ان رفق بين العلم بالوجود والعلم بالشيء من
الوجود فالتصور انما هو المذكور هو الشيء والصدقية الذاتية
لما لا يتخلل فبغيره فانه يقين **قوله** فانه لانه ان كان
صعود على وتعلقه بالعلوم بلا طوقه المسمى بيقين العلم وتعلق
قوله فليس من اعيان عاونه اه حاصل اخذ الشيء الاخير وبيان
وواجب من من مرسعات العلم فبغيره فانه لا يقين له فانه
واجب نفي او فانه فيما لا يقين **قوله** لما وجدوا بعض الاورا
يعني ان الحس لظهوره وعموم مسخى ان بعد احوال العلم لا ينافي
فوقه سوا كائنات ان انه المعلوم **قوله** فلا يتم ولا يلبس فانه لا ينافي
حاصل ان النفس لا يدرك اجزائها ان وية بالذات على ان الواحد لا يكون
مجرد الاثرين والعلل بطانة الاسلام **قوله** سلكه فان
اشارته الى انه لا يتساوى على اليقين بل يتصل بالعصب

هذا هو المقصود من هذا الكتاب وهو بيان حقيقة العلم والوجود

وبعض

تنبیه بر آن بجز نام نقل از کتب من الموجه و ان الظاهر به بالافاد و و از م السبب ظاهر

فما نفى الخبر قوم لا يجوز العقل كذبهم بنوينة فارسية **قوله**
ومصادق الا بصديق و يدل على بلوغ حد التواتر بين ان لا بشرط
فيه عدد معين فمثل ثلثه او اثنى عشر او عشرين او اربعين او
سبعين على ما قبل بل ضابط وقوة العلم من غير شبهة قبل عليه العلم استفاد
من التواتر فاشان التواتر به وورواحيب بان نقل التواتر سبب
نقل العلم والعلم بالعلم بسبب العلم بالتواتر و لكن احوال كل مكلول ظا
يرى العلم بالعلم من التواتر في العالم فان قلت العلم من غير شبهة مع العلم فلا
يدل على العلة الخاصة فعدم الدلالة عندنا لم يعلم الاستفاد بالعلم
فما مل **قوله** واما خبر النصارى و وقع في التلويح بدل النصارى
لنوط اليهود فتوهم من ان الخبر عن الاخبار و اضافة الى الفعل
فما صحح الى نقل الخبر في **قوله** واليه لكن بعض النصارى مع
اليهود في انتقال العقل كما اشترابه في الكذب في فلا حاجة الى النقل
قوله فتواتره ثم بل يبلغ الى الخبرين بقدر التواتر و عرف
اليهود وقد انقطع
فكفر العلم و قيل لعدم **قوله** ربما يكون في الاجماع ما لا يكون

سنة اثنى عشر المئتين بين جاز و قلع في الهند
و بين جاز و قلع في الهند في سنة اثنى عشر المئتين

واثباته انما عدم الطينة كذا في جوابات المجتهد ان اجتماع الاسباب
 يقتضي قوة الربط بين متناه واما عدم الكذب فلا مدخل في خبره ولذا
 قيل مدلول الخبر هو الصدق والكذب ضال عن **قوله** والرسول انما
 بعث الله اليه الحق لتبليغ الاحكام وتوحيده الى قوم اخرين وهو كونه
 المن ينادي النبي من الجاهل الى الحق واليه يوجه قوله واما سكونه
 فليس من رسول ولا نبي وقد دل الحديث على ان الله انزل به الرسل
 فاشترط في الرسول ان يكون عليه من الرسل غلبة في العلم والقدرة
 واربع فلا يصح الاكثر ان الله انما يبعث الرسل في الامم والرسول عليه
 ويكون انما كان تكبر نزول الوحي في ان في حقيقة بعض النعمان الانبياء
 في الروايات عند محمد بن زيد ولا والله لا يشترط بعثهم فيه الشريعة الجديدة
 المولى الاكتفاء في سلم عدم بالشمول في الرسل الشريعة جديدة كما قرأ في القاموس
 ولعل ان في هذا ما الى ان لا يجرى الفاعل في نوعه بل ان يخص بعينه
 امر بالنسبة لهذه الامة **قوله** لمرضاة العامة لا يقتضي
 فيه سحر النبي واجراءه لا يقتضي انما في باب الكاف بكلمة العامة ولا تقتضي
 بالقرين وانما اطراف الرسل في وجوده واثباته السوس من الخوارق وان

في قوله
 والرسول انما
 بعث الله اليه
 الحق لتبليغ
 الاحكام

في قوله
 ويكون انما
 كان تكبر
 نزول الوحي

في قوله
 المولى الاكتفاء
 في سلم عدم

اطلق

في قوله
 والرسول انما
 بعث الله اليه
 الحق لتبليغ
 الاحكام

في قوله
 ويكون انما
 كان تكبر
 نزول الوحي

في قوله
 المولى الاكتفاء
 في سلم عدم

في قوله
 والرسول انما
 بعث الله اليه
 الحق لتبليغ
 الاحكام

في قوله
 ويكون انما
 كان تكبر
 نزول الوحي

وان اطلق الخبر على كونه عامين على كل ما يشترطه احد كونه مقتضيا
 البتة فيكون من زعم الامور على ان بها كالاتاهل بعد شرب السموم
 الا ان ان شفا المرحى بالدهاء فاروق وبالادوية الطيبة غير فاروق ان
 قلت كرامة الولي بخونة بيقول بتقديم الاطهار وان لم يزل في الغم
 الاركان والادمان من الجحيم على سبيل تشبيه والتعذيب على انها يجوز ان
 حقيقة **قوله** يمكن التوصل بهذا الامكان هو الامكان الخاص في حق النبي
 ان الدليل بالافروزة في التوصل ان يجوز ان يتوصل ان لا يتوصل في
 ان تاخذه امكانا ما من جانب الوجود والافروزة في عدم التوصل
 يستلزم لانه انما لم يزل لا انها ان الله في حق العقول في الاستلزام فان
 قلت التوفيق يتم العقول والافروزة مع ان تعلق الدليل بالاستلزام المدلول
 قلت يستلزم بناء على ان التعلق يستلزم التعلق بالنسبة الى العالم
 بالوضع هذا القول الاول واما القول الاخر فيختص العقول اذا لا يجب
 تعلق المدلول هو العالم هذا هو معنى على ان المراد بالنظر في النظر في
 فوط لا ما بينه والنظر في نفسه يزم كونه المقدامات وليلا يمكن ان يخلو
 الخوا والاصطلاح فانهم يسمون الدليل في المفرد غير المفرد **قوله** هو الذي

في قوله
 والرسول انما
 بعث الله اليه
 الحق لتبليغ
 الاحكام

في قوله
 ويكون انما
 كان تكبر
 نزول الوحي

في قوله
 المولى الاكتفاء
 في سلم عدم

في قوله
 والرسول انما
 بعث الله اليه
 الحق لتبليغ
 الاحكام

فان العلم به اه المراد بالعلم التصديق بغيره لان التوفيق للتدليل فيخرج
بالنسبة الى الحدوث والمرتبة نسبة الى الالزام ويلزم من آخر كونه ثابتا
وما صلاحت كما هو متفق على من فاذن في بين الالزام والاعلان في الشيء
فيخرج التوفيق للاحتمال المستلزم لتعقيد آخره بدليله او كسبه لكن بدليله
ما بعد الشغل الاول لعدم التزوم بين علم المقدمات على ما بينه وبين الشغل الاول
وبين علم النتيجة لابتداء وجودها ولا غير بين لان معناه فقاء التزوم
واختار بعد الوجود وايضا بدليل المقدمات التي تحس منها النتيجة وهي
بمعناها وادارة على التوفيق لانه اللهم الا ان يرا بالاسلام والتزوم
ما يكون بطريق النظر لوجود التوفيق للتدليل **قول** فبانه اوضح
لكن يمكن تطبيق على الاول فان العلم بالعلم من حيث هو مستلزم العلم
بالعلم ولا بد من دليل على هذا ما قبل المتكلم في الاول على
ما اخذه ان راعى العلم لا اوضحه انما هي بغير التوفيق وتخصيصه مثل
الاول خروج من مذاق الكلام والفتاوى فيقول **قول** تصديقا
بما يدان انكاره الى العلم الذي هو الذي تصديقه التصديق واتما
ما يظهر على يد مدعي اللوحيه من انوار في تصديق لانه كذا في محلوهم

فان العلم به اه المراد بالعلم التصديق بغيره لان التوفيق للتدليل فيخرج
بالنسبة الى الحدوث والمرتبة نسبة الى الالزام ويلزم من آخر كونه ثابتا
وما صلاحت كما هو متفق على من فاذن في بين الالزام والاعلان في الشيء
فيخرج التوفيق للاحتمال المستلزم لتعقيد آخره بدليله او كسبه لكن بدليله
ما بعد الشغل الاول لعدم التزوم بين علم المقدمات على ما بينه وبين الشغل الاول
وبين علم النتيجة لابتداء وجودها ولا غير بين لان معناه فقاء التزوم
واختار بعد الوجود وايضا بدليل المقدمات التي تحس منها النتيجة وهي
بمعناها وادارة على التوفيق لانه اللهم الا ان يرا بالاسلام والتزوم
ما يكون بطريق النظر لوجود التوفيق للتدليل **قول** فبانه اوضح
لكن يمكن تطبيق على الاول فان العلم بالعلم من حيث هو مستلزم العلم
بالعلم ولا بد من دليل على هذا ما قبل المتكلم في الاول على
ما اخذه ان راعى العلم لا اوضحه انما هي بغير التوفيق وتخصيصه مثل
الاول خروج من مذاق الكلام والفتاوى فيقول **قول** تصديقا
بما يدان انكاره الى العلم الذي هو الذي تصديقه التصديق واتما
ما يظهر على يد مدعي اللوحيه من انوار في تصديق لانه كذا في محلوهم

القطعة فهو استدراج لا ابتداء لغيره **قول** كانه صلا فافهم ان
بمعنى الاقسام اذ لو جاز كذبنا فوسمنا بطل دلالة المعجزة لمف هذا
في الامور البليغة واتما في سائر ما فالوجه في ايجاب العلم بها هو ان ثبت
بالاولى ان العلم بغيره من الزنوف فيكون كاذبا **قول** فلهذا فاعلم
الاستدلال قبل اذا تصور تخبره بالترسان لم يخرج الى ترتيب هذا النظر
واجب ان تصور الخبر موقوف على الاستدلال فيوقوف خبره ايضا بالاولى
والكل غدا لان تصور الخبر بالترسان لا يحمل ايها صدق الخبر به بيا
نعم تصور الخبر بعنوان ما يتلو الرسول يحمل صدق بربك لكن الكلام في هذا
الخبر المخطوطين حيث فانه ونظرة ان يكون احدون العالم المخطوطين حيث
فانه نظري ومن حيث عنوان المتغير بربك في كل **قول** الا عدم احتمال
التعريف من المعنى ثم اثبات فيلزم ذكره اللهم الا ان يرا عدم الاحتمال
في نقل الامر عند العالم في الحال لاني في الحال وفيه ما في حاله ولي ان تغير
البنفس بالجزء المطابق **قول** فهو علم عن الاعتقالات لا عن ان قول
وغيره كذا في علم الاستدلال في معنى من الكلام لان هذا هو معنى العلم بغيره
وايضا سائر العلوم النظرية كذا في وجوب النسخ في ذلك والافان في ذلك

فان العلم به اه المراد بالعلم التصديق بغيره لان التوفيق للتدليل فيخرج
بالنسبة الى الحدوث والمرتبة نسبة الى الالزام ويلزم من آخر كونه ثابتا
وما صلاحت كما هو متفق على من فاذن في بين الالزام والاعلان في الشيء
فيخرج التوفيق للاحتمال المستلزم لتعقيد آخره بدليله او كسبه لكن بدليله
ما بعد الشغل الاول لعدم التزوم بين علم المقدمات على ما بينه وبين الشغل الاول
وبين علم النتيجة لابتداء وجودها ولا غير بين لان معناه فقاء التزوم
واختار بعد الوجود وايضا بدليل المقدمات التي تحس منها النتيجة وهي
بمعناها وادارة على التوفيق لانه اللهم الا ان يرا بالاسلام والتزوم
ما يكون بطريق النظر لوجود التوفيق للتدليل **قول** فبانه اوضح
لكن يمكن تطبيق على الاول فان العلم بالعلم من حيث هو مستلزم العلم
بالعلم ولا بد من دليل على هذا ما قبل المتكلم في الاول على
ما اخذه ان راعى العلم لا اوضحه انما هي بغير التوفيق وتخصيصه مثل
الاول خروج من مذاق الكلام والفتاوى فيقول **قول** تصديقا
بما يدان انكاره الى العلم الذي هو الذي تصديقه التصديق واتما
ما يظهر على يد مدعي اللوحيه من انوار في تصديق لانه كذا في محلوهم

فان العلم به اه المراد بالعلم التصديق بغيره لان التوفيق للتدليل فيخرج
بالنسبة الى الحدوث والمرتبة نسبة الى الالزام ويلزم من آخر كونه ثابتا
وما صلاحت كما هو متفق على من فاذن في بين الالزام والاعلان في الشيء
فيخرج التوفيق للاحتمال المستلزم لتعقيد آخره بدليله او كسبه لكن بدليله
ما بعد الشغل الاول لعدم التزوم بين علم المقدمات على ما بينه وبين الشغل الاول
وبين علم النتيجة لابتداء وجودها ولا غير بين لان معناه فقاء التزوم
واختار بعد الوجود وايضا بدليل المقدمات التي تحس منها النتيجة وهي
بمعناها وادارة على التوفيق لانه اللهم الا ان يرا بالاسلام والتزوم
ما يكون بطريق النظر لوجود التوفيق للتدليل **قول** فبانه اوضح
لكن يمكن تطبيق على الاول فان العلم بالعلم من حيث هو مستلزم العلم
بالعلم ولا بد من دليل على هذا ما قبل المتكلم في الاول على
ما اخذه ان راعى العلم لا اوضحه انما هي بغير التوفيق وتخصيصه مثل
الاول خروج من مذاق الكلام والفتاوى فيقول **قول** تصديقا
بما يدان انكاره الى العلم الذي هو الذي تصديقه التصديق واتما
ما يظهر على يد مدعي اللوحيه من انوار في تصديق لانه كذا في محلوهم

فان العلم به اه المراد بالعلم التصديق بغيره لان التوفيق للتدليل فيخرج
بالنسبة الى الحدوث والمرتبة نسبة الى الالزام ويلزم من آخر كونه ثابتا
وما صلاحت كما هو متفق على من فاذن في بين الالزام والاعلان في الشيء
فيخرج التوفيق للاحتمال المستلزم لتعقيد آخره بدليله او كسبه لكن بدليله
ما بعد الشغل الاول لعدم التزوم بين علم المقدمات على ما بينه وبين الشغل الاول
وبين علم النتيجة لابتداء وجودها ولا غير بين لان معناه فقاء التزوم
واختار بعد الوجود وايضا بدليل المقدمات التي تحس منها النتيجة وهي
بمعناها وادارة على التوفيق لانه اللهم الا ان يرا بالاسلام والتزوم
ما يكون بطريق النظر لوجود التوفيق للتدليل **قول** فبانه اوضح
لكن يمكن تطبيق على الاول فان العلم بالعلم من حيث هو مستلزم العلم
بالعلم ولا بد من دليل على هذا ما قبل المتكلم في الاول على
ما اخذه ان راعى العلم لا اوضحه انما هي بغير التوفيق وتخصيصه مثل
الاول خروج من مذاق الكلام والفتاوى فيقول **قول** تصديقا
بما يدان انكاره الى العلم الذي هو الذي تصديقه التصديق واتما
ما يظهر على يد مدعي اللوحيه من انوار في تصديق لانه كذا في محلوهم

فان العلم به اه المراد بالعلم التصديق بغيره لان التوفيق للتدليل فيخرج
بالنسبة الى الحدوث والمرتبة نسبة الى الالزام ويلزم من آخر كونه ثابتا
وما صلاحت كما هو متفق على من فاذن في بين الالزام والاعلان في الشيء
فيخرج التوفيق للاحتمال المستلزم لتعقيد آخره بدليله او كسبه لكن بدليله
ما بعد الشغل الاول لعدم التزوم بين علم المقدمات على ما بينه وبين الشغل الاول
وبين علم النتيجة لابتداء وجودها ولا غير بين لان معناه فقاء التزوم
واختار بعد الوجود وايضا بدليل المقدمات التي تحس منها النتيجة وهي
بمعناها وادارة على التوفيق لانه اللهم الا ان يرا بالاسلام والتزوم
ما يكون بطريق النظر لوجود التوفيق للتدليل **قول** فبانه اوضح
لكن يمكن تطبيق على الاول فان العلم بالعلم من حيث هو مستلزم العلم
بالعلم ولا بد من دليل على هذا ما قبل المتكلم في الاول على
ما اخذه ان راعى العلم لا اوضحه انما هي بغير التوفيق وتخصيصه مثل
الاول خروج من مذاق الكلام والفتاوى فيقول **قول** تصديقا
بما يدان انكاره الى العلم الذي هو الذي تصديقه التصديق واتما
ما يظهر على يد مدعي اللوحيه من انوار في تصديق لانه كذا في محلوهم

والمعنى بان خبر من الغرض بان في قوة اليقين والاثبات وهذا انما
 انما يقال في الاشارة الى القوة المستندة الى الوجه الموجد في اليقين والاثبات
 الا ان السند لكل القول ان الشبهة من ثبوت الوهم بخلاف الغالبات
 العرف فان العقل يحار من الوهم فلا يصح من كذا قوله علم بالتواتر
 هذا هو معنى التنبه لان السند لا يتصور لامتناع **قوله** مع قطع
 النظر عن التوازي انما قطع النظر عنها لان الدلائل او الوجه في هذا الخبر
 القاطع سببا مستقلا استفادة معظم العلوم ان الدينونة منه وانما
 المقرون ليس كذلك وقد يوجب التوازي شك في خبر بخلاف الدلائل و
 وليس كذلك بذاك **قوله** في علم التوازي لانه كذا كونه خبر قوم حكم
 العقل بعد فهم كونه بالبرهان المتوازي في النظر في الاجماع وحاصل الجواب
 ان المحرر في هذا السبب لا يخلو التحقيق **قوله** في النفس قلت هذا انما
 لما مرنا وجه المحرر ان العقل ليس غير المدرك علم وصفه ليس لا شيء
 الا لـ واما كل الغير على الصلح فيصير **قوله** وقيل هو هذا
 هو النفس ومنها والعرف واللفظ على ما يربطها هذا اقله **قوله** في
 سبب العلم ايضا عدم تقيده لغرض الاستدلال وتوحيدها ان شاء الله

والمعنى بان خبر من الغرض بان في قوة اليقين والاثبات وهذا انما
 انما يقال في الاشارة الى القوة المستندة الى الوجه الموجد في اليقين والاثبات

لانه العقل مستند لنفسه مشاهد لا يدركه تارة وبمعنى شبيه
 الشئ الماشي في كذا كذا في القوة الموجهة لا في القوة المستندة
 فيها مع ان القوة هي التي تفرق بين القوة المستندة والقوة المستندة
 فلا يدركه لا مشاهدا - - - - - ففهم

فيكون
 فيكون
 فيكون

ففيه ان يوثق الخاليين **قوله** بنوع كثيرة الاختلاف هذا
 ويل بعض النسخة لا السبب على ما هم اذ لا كثرة اختلاف في العلم
 السند من السند ببيان **قوله** في تناقض **قوله** لان هذا
 نسبة عدم المعلومة الى ذاتها وصفة جبهه من قبل النظر في الالهي
 لكن يروا ان يقال هذه الطائفة الخاليين العلم لا الطائفة علمهم به من الطائفة
 في هذه المسئلة ايضا **قوله** فلا يكون فاسدا بل علة في افادة
 الالتزام لا ينافي الفاء في نفس الحجج اللازمة شائعة في اغلب
 والقول بعدم افادتها نقول **قوله** فان قيل كون النظر بهذا
 هذا انما ينبغي العلم بالا فافادة النفس لا فافادة لغيرها فافادة لغيرها
 وانك ينكرهما معا ومما توجبته آخر كون الاستدلال **قوله** اثبات
 النظر بالنظر ان اثبات افادة النظر بافادته النظر ووثق لان القضية
 الكلية هي قولنا كل نظر مفيد مشتمل على احكام جزئياتها فاثبات الكلية
 بالنظر المفيد على ثبات علم كل المفهوم منفرد قد يقال في اثبات الحكم
 الاستدلال العلم به فاللازم استفادة العلم بالحكم من نفس الحكم ولا يصلح
 فيه وقد زعم ان **قوله** في شرح الفاء عدم بلنت اليه **قوله**

فيكون
 فيكون
 فيكون

فيكون
 فيكون
 فيكون

العلم لا يكون له وجود مستقل
بل هو قائم على وجوده في
الشيء الذي هو موضوعه

وانه دوران توقف الشيء على نفسه لان هو حاصل الدوران
والنظران قد ثبت بنظر مخصوص حاصله انما ثبت الكلية بشخص
ضرورية ويجوز ان يكون الكلية نظرية والاشقية ضرورية اذ لم يوفق
بقول ان الكلية يلزم نظرية المحل فيها ايضا فالانما اثبات حكم هذا النظر
من حيث انه نظر حكمي حيث خصوص ذاته ولا فائدة بهذا هو تحقيق امر
في هذا العام قد عرفت عنك خبرنا في الاوامر **قول** من غير ايجاب
اما الفكرة الاولى ان يقول من غير ايجاب اما السبب فيقول التوبة
لا يحتاج الى مطلق السبب تعبر الاول التوبة لا يلزم من غير الشرع
كما سنوف **قول** فهو ضروري كالحكم اه الظاهر من عبارة المشهور
ان رتبة ان الضرورية في مخالفة الانسان في مخالفة ما حصل مباشرة الابطال
بالاختيار ورواية ان الثاني المذكور يتوقف على الاتقان في التوبة ونحوه
الظن في التوبة ورواية يلزم ان يكون حال بعض العلم الثابت بالفعل كما
كالنحويات والى سبب تعلقها فالاولى ما في بعض الشرع من ان البرهانية
عدم توقف النظر الاول التوبة والضرورية بخلاف الكسبي الاستدلال
وهو امر اذ كان **قول** وينبغي لا يميز في خبره كانه عبارة عن العلم

العلم لا يكون له وجود مستقل
بل هو قائم على وجوده في
الشيء الذي هو موضوعه

العلم لا يكون له وجود مستقل
بل هو قائم على وجوده في
الشيء الذي هو موضوعه

الحاصل

الحاصل هو ان من افهم العلم كانه في فلا يلزم كون العلم كحقيقة
الواجب ضروريا لكن يدان بعقده اذ كان احسانا وهذا التفسير
لنقطة ما في الخبر من ضرورة العلم كانه في وقت حصلت كيف حصلت
فكيف يدربها ان رجع في الكسبي التفسير وهو انه ان رجع على التوبة
على ان دخل القدر واذ كان البعض على ان الاستدلال القدر والحق وجمعه
هو موطنها **قول** وقد يقال في مخالفة الاستدلال في رتبة اه يشير
اما ان العلم في العلم التصديقي وانما قسمان من **قول** فظهوره
لاننا في وجه التناقض انه جعل الضرورية في مخالفة الكلية وجعل اكمال
بنظر العقل من الكسبي ثم تسمى الضرورية والاستدلال فكان قبله في
قسمائه وحاصل الدرس ان القسمين ما يتقابلان لا يتباينان والقسم يتقابل
الاستدلال في هذا البيت شعري كيف يتجمل لتناقض ابتداء وقدر ان
اذ العلم لا يكون الا بالاستدلال حاصل لبداهة جعل الكسبي ما يباشرة الا
سبب في قسم طلق الاسباب بالضرورة ثم قسمه من اعين نظر العقل الى
الضرورية والاستدلال فليس المقسم الاسباب مباشرة حتى كونه اكمال
بنظر العقل من الكسبي حاصلا مباشرة فيناقض ولو لم يكن فيموجز
الاسباب بالضرورة

الاسباب بالضرورة

فيكون كونه مطلقا في كل وقت
فلهذا هذه الأصول ايضا من علمات العلم
فقد بينا ان العلم لا يتغير
و قد بينا من العلم ان العلم لا يتغير

بيان صدق جميع اجزاء العلوم وعدم بيان صدق البعض لا ينافي
واضحا ان كل اجزاء علم بحد ذاته علم بحد ذاته فان اكثر
الانسان قائل فلهذا لم يثبت **قوله** خطا بالفعل المستقيم لان
العلم هو هذا وان كان مطلقا بالفعل ببيان الكثرة **قوله**
وقد بينا ان تصور العلم بحد ذاته ان العلم جازم بان جميع مراتب العلوم
اكثر مما بعد العشرة منها وكذا تعلقات علمه اكثر من تعلقات قدرته
قوله انما في حاصل هذا الوجود ان كل ممكن مقدوراته في فعله ان يوجد
الا فتراقب الممكنة ولو غير متماثلة في كل منزلة واحد جزء لا يتجزأ
اذ لو امكن اخترافة اذ لم تدرته في علمه فيدخل تحت الاختراق
المعجزة فلم يكن ما في هذه منزلة واحدة من غير ان يكون
اختراقة ثبت لدى علمه هذا التبرر لا بد من اعتراض **قوله**
على ثبت النقطة انه قلت النقطة نهاية الخطا بالفعل في
الكثرة فلا تخطى بلا خطا قلت فكل النقطة محل لا يمكنه ان يتماثل
احد على الجسم المخطوط على نقطة بلا خطا وكذا اكثر **قوله** في منزلة
الاجزى لا في الاذه في غاية استمرارية **قوله** البن عليها

فقد بينا ان العلم لا يتغير
واضحا ان كل اجزاء علم بحد ذاته علم بحد ذاته فان اكثر
الانسان قائل فلهذا لم يثبت
العلم هو هذا وان كان مطلقا بالفعل ببيان الكثرة
وقد بينا ان تصور العلم بحد ذاته ان العلم جازم بان جميع مراتب العلوم
اكثر مما بعد العشرة منها وكذا تعلقات علمه اكثر من تعلقات قدرته
انما في حاصل هذا الوجود ان كل ممكن مقدوراته في فعله ان يوجد
الا فتراقب الممكنة ولو غير متماثلة في كل منزلة واحد جزء لا يتجزأ
اذ لو امكن اخترافة اذ لم تدرته في علمه فيدخل تحت الاختراق
المعجزة فلم يكن ما في هذه منزلة واحدة من غير ان يكون
اختراقة ثبت لدى علمه هذا التبرر لا بد من اعتراض
على ثبت النقطة انه قلت النقطة نهاية الخطا بالفعل في
الكثرة فلا تخطى بلا خطا قلت فكل النقطة محل لا يمكنه ان يتماثل
احد على الجسم المخطوط على نقطة بلا خطا وكذا اكثر
الاجزى لا في الاذه في غاية استمرارية البن عليها

في بيان العلم في كل وقت
فلهذا هذه الأصول ايضا من علمات العلم
فقد بينا ان العلم لا يتغير
و قد بينا من العلم ان العلم لا يتغير

دوام مركز السموات اوله دوامها المكون في الكثرة المكون في غير
على اصل مبدئي ولعل ان راعى ما قيل في علمه **قوله** في علمه من قديم
التوفيق وقيل لا فاعلموا بها بكماله ما اذ هي عبارة عن الممكن وكل ممكن محتمل
فاما العلم من فلا يصح اعتراضها **قوله** والاظهار ان ما ذكره الوجود
في شدة التجريد ان الامراض الحسنة بحد ذاته العلم على ما يحتاج الى اكثر
من جوهر واحد عند التقنين ولعل ما في العلم ان راعى او لم يراعى من علمه
قوله اما الامراض في بعضها اذ يكون يستدل بالحي من عدم تغيرها
العلم في كل فاس لا شئ **قوله** يكون ما في العلم من العلم في
اي الموجودات محتج بحد ذاته واخر من يجوز ان يكون تقدم العلم في كل
على الايجاد كقوله الايجاد على الوجود وان لم يكن العلم في كل
مقتضى الوجود زمانا والحال هو العلم في الوجود بحد ذاته
والاستدلال بالوجود القديم قديم الاستمرار فلهذا يجوز ان يستدل بشئ ما
متعاقبة له ان غاية فلهذا يترتب قدره فلهذا يترتب العلم في كل
يرو ان يقال يجوز ان يستدل بالقديم المستند بالقديم فلهذا يترتب العلم في كل
وجوده فلهذا يترتب العلم في كل فلهذا يترتب العلم في كل

العلم في كل وقت
فلهذا هذه الأصول ايضا من علمات العلم
فقد بينا ان العلم لا يتغير
و قد بينا من العلم ان العلم لا يتغير

في بيان العلم في كل وقت
واضحا ان كل اجزاء علم بحد ذاته علم بحد ذاته فان اكثر
الانسان قائل فلهذا لم يثبت
العلم هو هذا وان كان مطلقا بالفعل ببيان الكثرة
وقد بينا ان تصور العلم بحد ذاته ان العلم جازم بان جميع مراتب العلوم
اكثر مما بعد العشرة منها وكذا تعلقات علمه اكثر من تعلقات قدرته
انما في حاصل هذا الوجود ان كل ممكن مقدوراته في فعله ان يوجد
الا فتراقب الممكنة ولو غير متماثلة في كل منزلة واحد جزء لا يتجزأ
اذ لو امكن اخترافة اذ لم تدرته في علمه فيدخل تحت الاختراق
المعجزة فلم يكن ما في هذه منزلة واحدة من غير ان يكون
اختراقة ثبت لدى علمه هذا التبرر لا بد من اعتراض
على ثبت النقطة انه قلت النقطة نهاية الخطا بالفعل في
الكثرة فلا تخطى بلا خطا قلت فكل النقطة محل لا يمكنه ان يتماثل
احد على الجسم المخطوط على نقطة بلا خطا وكذا اكثر
الاجزى لا في الاذه في غاية استمرارية البن عليها

رو عليه في القاع بان التفتيح ان يكون في الغيب فذلك هو العلم بالامر ان يقع بالامر من احد جزئيه من طرفه
بانه بعد ان يشاهد في حده في المثلث ففصل في التمييز والوجود ايضا فان غير المتاح لا يقبل تفتيح الحق
هذا هو فوج بان التفتيح في ما يتبين في الواقع او في ما لا يتبين في الواقع او في ما لا يتبين في الواقع او في ما لا يتبين في الواقع
لا يتبين في الواقع او في ما لا يتبين في الواقع او في ما لا يتبين في الواقع او في ما لا يتبين في الواقع
العلم التفتيح في العلم بالامر ان يكون في الغيب فذلك هو العلم بالامر ان يقع بالامر من احد جزئيه من طرفه
بانه بعد ان يشاهد في حده في المثلث ففصل في التمييز والوجود ايضا فان غير المتاح لا يقبل تفتيح الحق
هذا هو فوج بان التفتيح في ما يتبين في الواقع او في ما لا يتبين في الواقع او في ما لا يتبين في الواقع او في ما لا يتبين في الواقع

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

[illegible]

الفرت ولو متغاوية اذ كل واحد منهما يوجد في زمان واحد كما يجدتا في
 الابدان الحادثة في اثنى عشر حروف النسخ **قوله** فيما دخلت
 الوجود ان في الحروف المتغاوية في زمان واحد ان الحروف قد تدخل في
 بانقطاع الوجود فان الذين لا يتقدم على حروفها في توفيقها لا يجتمع
 ولا متعاقبا فيقطعها عددا البتة ولو سلم عدم الانقطاع فلا فرق

ايقظ الله كل ما يدخل تحت الوجود الوهمي متشابها لا يميز بين متشابهات
 في كل ما هو موجود في الوجود الوهمي متشابهات
 ايا ونظيره في علم الجنان هذا العلم بالشيء اما علم الله ان
 فاني مابن الاعداء انغير الناس فيه اظلمت عليه ان كل منصف ونبه
 الا نطابق بين الجنان معلوم ان لو كذب فنامت **فعله** فانه لا اول
 و انما هذا الكلام السابق مخصص بعلم الخلق لا علم الله في
 والوقوف اما هذا المادني بته و ان قد ينقطع في نطاق الوجود
 لان العلم من شأن الخلق و الله تعالى منزله منزه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

كتاب اسمه كلام الشافعي **في** ما يصح على الاطلاق ودليله
 على وجود مبدل واليه لا بد من انفس فلا يكون مبدل ومبدل لا اذا
 يكون من العالم فيلزم التناقض **في** ما غريب من هذا ما يقال الاقول
 طريقه الطرود والشافعي طريقه الامكان ووجه الترتيب **في** ما
 غير افتقار الى ابطال النسخ او الاولين **في** ما لم يثبت
 في كتابه

بطلان الاستدلال بالاعتقاد في الاستدلال بالاعتقاد
 وقد قول بطلان التمسك بطلان الاستدلال بالاعتقاد
 كذا لا يخفى عليه ان يكون الواجب يتم مجرد وقوع الاعتقاد من التمسك
 بولما ان توطئة فطرية قديمة لا يزول ويحال فلا يقبل ان يكون
 ان يكون عند البعض وذلك لبعض طرفي الاستدلال والايام كون
 ودخول فرض خارجا فظهر ان امر الاعتقاد بالاعتقاد لا يمكن

ان يستدل بهذا الدليل على بطلان الدور ايضا بان يقال مجموع التوفيقين
 ممكن فعلته اما نفي وجزؤه وهما باطلان او خارج وهو على البعض
 فينقطع التوفيق فله **دور** وهو مشهور القوله بطلان
 التطبيق البرهان الثاني بطلان التوفيق جانب العلم فقط وهي لا يليق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

هذا هو الحق الذي لا يمتنع
في العقل والشرع والواقع
والله اعلم بالصواب

القول في بيان ان الله تعالى فاعته بالمكنة والعلم عام بتعلق بالمتكلمين
البيان **قوله** لان من لا يتكلم بالاعداد وتوحيده ان الثاني وحده
فخرج الوجود ويحده ولو لم يكن الوجود من الاعداد والعلوات
والقدرة والافعال من مباديها بالانها غير متناهية في الوجود
الاستدعاء الماحية لا من غير ملة وظاهر انها لو جرت باسم كانت غير متناهية
قوله بين ان حاشا العالم انشاده الماد في توهم الاستدراك بناء على
ما ان الله تعالى علمه بغير ان المتكلمين وهو لا يكون الا وادوا حاصل للرفع
ان الماد الوحدية في حاشا وجوبه لوجوده لانه الذات وهذا التوهم مع

وهو ان في قوله تعالى هو الله احد فاعله **قوله** لو كان الله تعالى
ما يتكلم في دار ان الله تعالى فاعله **قوله** لو كان الله تعالى
صانعاً في داره والاولى بخلق الله تعالى فاعله **قوله** لو كان الله تعالى
منهم وارجى الوجود والاعمال ذات واحدة على ما تامل الا ان الله تعالى فاعله
الوجود على وجه الغنى والقدرة الذات او يقال **قوله** لو كان الله تعالى فاعله
تصان فلا يكون الوجود واجباً على ما في هذا ان الواجب واجب
في حاشا والذوق بين الحاشا والغنى وبين انما يكون غير متشكك

هذا هو الحق الذي لا يمتنع
في العقل والشرع والواقع
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع
في العقل والشرع والواقع
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع
في العقل والشرع والواقع
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع
في العقل والشرع والواقع
والله اعلم بالصواب

وهنا في الاو الشئ بان لو لم يكن خلق اراون تعالى مادام اوجبه
البيان **قوله** لان من لا يتكلم بالاعداد وتوحيده ان الثاني وحده
فخرج الوجود ويحده ولو لم يكن الوجود من الاعداد والعلوات
والقدرة والافعال من مباديها بالانها غير متناهية في الوجود
الاستدعاء الماحية لا من غير ملة وظاهر انها لو جرت باسم كانت غير متناهية
قوله بين ان حاشا العالم انشاده الماد في توهم الاستدراك بناء على
ما ان الله تعالى علمه بغير ان المتكلمين وهو لا يكون الا وادوا حاصل للرفع
ان الماد الوحدية في حاشا وجوبه لوجوده لانه الذات وهذا التوهم مع

وهو ان في قوله تعالى هو الله احد فاعله **قوله** لو كان الله تعالى
ما يتكلم في دار ان الله تعالى فاعله **قوله** لو كان الله تعالى
صانعاً في داره والاولى بخلق الله تعالى فاعله **قوله** لو كان الله تعالى
منهم وارجى الوجود والاعمال ذات واحدة على ما تامل الا ان الله تعالى فاعله
الوجود على وجه الغنى والقدرة الذات او يقال **قوله** لو كان الله تعالى فاعله
تصان فلا يكون الوجود واجباً على ما في هذا ان الواجب واجب
في حاشا والذوق بين الحاشا والغنى وبين انما يكون غير متشكك

هذا هو الحق الذي لا يمتنع
في العقل والشرع والواقع
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع
في العقل والشرع والواقع
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع
في العقل والشرع والواقع
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع
في العقل والشرع والواقع
والله اعلم بالصواب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
أنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة

بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
أنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة

الواجب بعنوان انه محدث **قوله** ايضا ما سواه على الوجه الذي
والنظام الحكمي بمقتضى هذه الصفات فلا يرد
ما يقال من ان محدثه بالوسط المتعارفين بالاجابة
بما قصد لا يدل على العلم ولا على غيره لان الوسط من جهة العالم
فيكون حادثا فلا يقدح في القدم بالاجابة ولا يخفى اننا بستم
اذا لم يتم على حدوث ما ثبت وجوده من الممكن ثم انما اعتبار
الوسط البدعي والنظام الحكمي لا يدخل في بديهة الحكم والافقار ان
يستدل بحدوث العالم على القدرة والافقار وكل قادر عالم بالاجابة
وطاير كلام الشرح بم التسليم والبرهان في دلالة الاحداث على وجود
الاتقان عليهما نامل **قوله** وهذا مبني على ان تبارك الشيء من زائد
على وجوده وعلى ان هذا الزائد لم يوجد في نفسه من قبل
وهو محال ايضا **قوله** كما في اوصاف البارئ تعالى ان تبارك
بالعبقري لا يتميز غير مطلق او صافي الباري وقد يرفع بان التفسير
لقيام العرفي لا لظان القيام واوصاف تعالما ليست اعراضا ولا
كلها ليست باعراضا وعدم تبارك الاعراض **قوله** وان انتفاء الاجسام

بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
أنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة

بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
أنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة

بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
أنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة

بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
أنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة

بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
أنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة

بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
أنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة

الواجب بعنوان انه محدث **قوله** ايضا ما سواه على الوجه الذي
والنظام الحكمي بمقتضى هذه الصفات فلا يرد
ما يقال من ان محدثه بالوسط المتعارفين بالاجابة
بما قصد لا يدل على العلم ولا على غيره لان الوسط من جهة العالم
فيكون حادثا فلا يقدح في القدم بالاجابة ولا يخفى اننا بستم
اذا لم يتم على حدوث ما ثبت وجوده من الممكن ثم انما اعتبار
الوسط البدعي والنظام الحكمي لا يدخل في بديهة الحكم والافقار ان
يستدل بحدوث العالم على القدرة والافقار وكل قادر عالم بالاجابة
وطاير كلام الشرح بم التسليم والبرهان في دلالة الاحداث على وجود
الاتقان عليهما نامل **قوله** وهذا مبني على ان تبارك الشيء من زائد
على وجوده وعلى ان هذا الزائد لم يوجد في نفسه من قبل
وهو محال ايضا **قوله** كما في اوصاف البارئ تعالى ان تبارك
بالعبقري لا يتميز غير مطلق او صافي الباري وقد يرفع بان التفسير
لقيام العرفي لا لظان القيام واوصاف تعالما ليست اعراضا ولا
كلها ليست باعراضا وعدم تبارك الاعراض **قوله** وان انتفاء الاجسام

بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
أنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة

بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
أنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة

بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
أنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة

بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
أنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة
بأنه لا يثبت في الدنيا ولا في الآخرة

برادفان فی ونبیانی ^{فی} لانی الطیب هو العالم بالطیب
 وان فی من یفید الشفاء ^{فی} وباعتبار اخلاله الیه مقبوضا
 ومتجزیا مکن معتبرا التجرى کون ما آله الا خللا مائنه التركيب
 خلاف التوقیف ^{فول} لان من قون ما هو من انما یس هو صر به
 السکاک وغیره و هو المنع من الذل من منه یتم لها معان آخر
 مثل السؤال من الجسد والوصف ولا یفانق غرضنا بذلك بل یزید
 ان

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

منها ليست فلهذا
وغير ذلك من ذلك
وهذا هو المطلوب

ما هو من غير
الواجب

العلم والقدرة واجوانها ولا يلزم من قدر موصوفاتها
تقدر الواجب عليه ان من جهة صفات العلم والوجود والعدم
وايقضا صفات العلم والقدرة التامة وفيها وفي
لا يوجد الا في الواجب **قول** واجتبه الخالق بالعلم من الظاهر
مثل قول لا يخرج الملائكة والروح اليه وقوله ان الله خلق
آدم على صورة وقوله لا يدرى في ربه **قول** او بول
بشاهد بان تعالى المراد الروح الى موضع يتوهم اليه بالطاق
ومن القدرة الصفات من العلم والقدرة وغيرهما ومن البعد
القدرة **قول** وقد مر ان لا يدرى ان هذا المخرج بين قضي قول
فان لا يوجد من الوجه اذ ليس من ان الاشتراك في معنى الوجود
خاف في الحائز والنفق على ما يسمى **قول** نفق واقتدار الى تحقيق
يرد عليه ان يجوز ان يكون بعض الامور غير قابل لتعلق العلم كالمتن
بالنسبة الى القدرة **قول** لا يعلم الجزاء ان من حيث هو مرتبة
بل يعلم من حيث كلياتها كعلم النجم بان نوره كذا فكذا
وهذا العلم مستمر قبل الوقوع ويوم **قول** ولا يتدرج اكثر من

العلم والقدرة
وهذا هو المطلوب
وهذا هو المطلوب

وهذا هو المطلوب
وهذا هو المطلوب

منها ليست فلهذا
وغير ذلك من ذلك
وهذا هو المطلوب

واحد لا يقال من ذلك صفته من الاجاب القدرة بناء على
نقول مناه الاجاب هو القدرة بمعنى من الفعل والترك والاف
بمعنى انشاء فعل وان لم يشاء لم يفعل فستحق عليه من الترتيبين
الا ان العلم سعة يجعلون شبه الفعل لازم **قول** يدل على معنى
زايد على مفهوم واجب الوجود بهذا ما يدل على زيادة المفهوم ولا
كلام فيها والكلام على زيادة ان كماله ولا يدل عليها **قول** وان
صوفي الشئ على الشئ يقتضي ان اراد اقتضاء بقوله ان لا يضر
في نفس الخلق مع نفسه من الوجود والوجود وان اراد
اقتضاء بقوله لوصف كمن لا يتصور به فلا يتم بغير فهم وقد
فرعوا عليه الاولية بناء على انشاء قيام الحوادث لذاته **قول**
انه عالم لا علم له ان قد قيل لعل مرادهم انه عالم لا علم صفته حقيقة لانه
قلت بما به قولهم بان له عالمية لانه ليس صفته حقيقة ايضا
وكذا قولهم عالم بالذات وعلمه عين ذاته وعالمية زايون **قول**
ودل صدور الافعال المتقدمة بما هو في علمه في عالم بل الاول
هو اخفاء التميز والاكشاف التي بسببها المعقولة عالمية وقد قال

وهذا هو المطلوب
وهذا هو المطلوب

وهذا هو المطلوب
وهذا هو المطلوب

وهذا هو المطلوب
وهذا هو المطلوب

وهذا هو المطلوب
وهذا هو المطلوب

وهذا هو المطلوب
وهذا هو المطلوب

وهذا هو المطلوب
وهذا هو المطلوب

وهذا هو المطلوب
وهذا هو المطلوب

وهذا هو المطلوب
وهذا هو المطلوب

صاحب المواقف لا يثبت في غير الاضافه **قوله** ولا يعلم كونه
 العلم قد رتب لهم ان يقولوا ان هذا المضمون هو لازم وليس لازم
 وانما والذاتين هو لازم وليس **قوله** وكون الواجب
 غير قائم لذاته لهم ان يقولوا حقيقة العلم في ذاته قائم بذاته
 لانه حين ذاك **قوله** استشار الى الجواب قبل ان يتم الجواب يقول
 لان الجواب انما هي الفارقة بين الذات والصفات وبين الصفات
 بعضها مع بعض والصرف قد افترقا الاول بين ان راي التعريف في
 التباين بين الجواب بالانتماء الى الصفات ايضا لا يستغني
 ولان التفرع الاصل من صفات العلم والصفات وتكون في قوله لا يجوز
 والاضلاع في الجواب **قوله** فلا يلزم قدم الغير ولا اكثر
 القدماء وكل ما يحمل على الص علانية لا يلزم قدم الغير فلا يجوز
 لان المخدور قد رتب القدماء التباين لا مطلق التعريف فلا يرد
 السؤال فكلها وانما محل ان ما ذكره لشدة غيبه بين التعم
قوله من لم يثبت في بل عليه التزم غير الالتزام ولا اكثر الا بالالتزام
 وجواب ان التزم العلم كذا ايضا ولذا قال في المواقف من

26
 بل لا اكثر ولا يعلم به فليس كما في ولا شئ في لزوم الترتيب
 من اجل البديهيان على ان قوله وانما الى الاله واحد قوله
 نعم فقد كثر الذين قالوا ان اعداد ثلثة ثلثة شئ بعد صف على
 انهم كانوا يقولون بانه وذه ان ثلثة وارضاء ثلثة كل
 الشئ بدل على حدة اني فربما في اخر العلم في الالتزام فحين
 ذلك ثم ومبارك ان راي انما يشبه الى الاول **قوله** من الوجود
 واليونا والعلم من غايه جعلهم جعلوا الذات الواحدة نفسا
 صفات وقالوا ان في جوهر واحد ثلثة اقسام وارادوا بالاول
 انعام بنفسه وباله فنوم الصفه وقديح بانه ميل منهم الى ان
 الصفات نفس الذات لكن لا يلا به قولهم بالقدماء الثلثة اذ
 لو قطع النظر عن الاضافه فربما والواجب **قوله** بان مراتب
 الاعداد من الواحد وهو اكم المتعدد ولا انفصال في الواحد
 فلا يكون عددًا ولا اقساه كما هو نصف مجموع حاشية ومنهم من
 قال لعدد ما يقع في العدد فيكون اكم المتعدد فكلها ان
 من على هذا المذهب لو على التعليل **قوله** مع ان البعض جزو من البعض

26
 من الوجود واليونا والعلم من غايه جعلهم جعلوا الذات الواحدة نفسا

من الوجود واليونا والعلم من غايه جعلهم جعلوا الذات الواحدة نفسا

من الوجود واليونا والعلم من غايه جعلهم جعلوا الذات الواحدة نفسا

من الوجود واليونا والعلم من غايه جعلهم جعلوا الذات الواحدة نفسا

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

مد عليه انهم اتفقوا ان كلمة من المراتب لا يثبت الاثنان و
وقد ان مظهرها من المراتب فاجزاء الستة عشر وقرأت
لاختلافها ولا ستة واربع الى غير ذلك من الاحتمالات **قول**
فلاولى ان يقال وقد جاز ان يقال بان التقديم هو الازلي العالم
بنفسه وليس له فاعلم قد تقدمت الازلية بالذات لا بالخلق ولا بالخلق
انه لا يوافق في ذلك **قول** وانما في نفسه فاعلم قد تقدمت
ما فيه من الازلية في نفسه من ان كل ممكن محدث ان سبق
بالعدم **قول** والامر انما هو في قدمها برؤية انهم قالوا بعدم
المشيء والكلام وقد تقدمت بالقدرة على التكلم فالتقدم المذكور
غير ظاهر **قول** قد تقدمت بالغيرية بدون الوجود في اذه قالوا
بما في الوجود والخلق في الوجود غير ذي مع انه ذو وجود قد تقدمت
واذا كان المراد بالغيرية من غير الوجود والازم ان لا
يغايروه **قول** ان يمكن ان يتفكك بينهما سواء كان في الوجود
او لم يكن فلا تنقض بالجهل القديم كذا قبل من مرد الالهيان
المفروضان تنقضا فليسا **قول** والعدم على الازلية لا يمكن

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

عدم الاتفكاك حسب الظاهر المسمى من له والافق عدم الاتفكاك حسب
غيره كالف كذا **قول** قد تقدمت بالعدم ووجودها من انفسها من
الاستدلال بطريق الباطنة والافتقار الى الوجود من والعدين في حال
ان الاستدلال من العدين بلكا سنة **قول** كذا ان الانسان
الحكمة فانهم قالوا انهم في القضاة الحجة للذات وبذا يظهر
ان الاستدلال من ان لا يكون لان زيدا قد تنقض في الدار بالقضاة الحجة
قول انتقض العالم مع الصانع وقد عرفت ان المراد بالاتفكاك
ما يحتمل الاتفكاك في الوجود وفي الظاهر فلا تنقض في العالم مع الصانع اذ يجوز
ان يتفكك الصانع في الوجود والعالم في غير الاستحالة في الصانع
فهم يرد الاتفكاك على من قال بالغير ان ما يمكن ان يتفكك كذا في عدم او غير
ان قلب لعلم ارادوا ان الاتفكاك جواز ان لا يمكن احداهما قائما
بالآخر او محله ولا يقتضيه في العالم غير قائم بالآخر ولا مقتضى في
فجوز ان لا يتقدم العرف بالمراد بان يتقدم الصانع محله فلا يثبت
الجهة الترتيبية والافق يمكن ان يكون غير بالافق ولا يقتضي كل ثوب
بالالم حتى يحصل الازمان وفيه من الف والافق على انه يرد عليه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 فيكون الحق لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 فيكون الحق لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 فيكون الحق لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه

الشيء فانه لا يتصور وجوده غير محتمل وكذا الاعراض اللازمة
قول وكذا ليس الذات والعنان برديهما انهم متفرقا بان العقل
 في العنان اللازمة بل القيد ولا يوجد الذات بدونها واما
 جواز انهما لا يحددهما من الاخر بل ما كان احدهما كذا في حق الاخر
الذات قول لا يستقيم في العلم من مع العلم انه العلم في الجوز
 مع العلم في الجوز لان العلمين ليس موجودين في الخارج
 فلا يكونان في غيرهم وعدم تصور هذا العلم بدون هذا العلم
قول وكما قلنا مع العقل وبه يظهر خلق قوله والعالم قد يتصور
 موجودا اذ ان تصور مع اضافة العلوية لربها وبه يظهر غير

قول والتعاريف المتعمد ليعتد برديهما ان جزم التعاريف
 المتعمد غير كاف في الافادة بل لا بد من عدم اشكال الموضوع
 على المحول للقطع بعدم اعادة قول الجوان الناطق ناطق كما
 سبق في قول الكتاب **قول** وان يكون العشر قد وقع في عاده
 الشيخ ان المصدرية بدل من الثانية وانه تعميم فصار
 لا يمكن عطفه على ما سبق الا بتمتع تقديره ويتقضى انما باللائم فانه

لانه لا يتصور وجوده غير محتمل وكذا الاعراض اللازمة
 فيكون الحق لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 فيكون الحق لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 فيكون الحق لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 فيكون الحق لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 فيكون الحق لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 فيكون الحق لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه

عند المعترض **قول** ولا يخفى ما فيه لان كون الشيء في الشيء وادامته
 بدون لا يقتضي النسبة وبالجملة فبارة الشيء ليس لا يقتضي متاخر
 لكل من اجزاء **قول** فكيف يمكن ان يكون عند تعلوها سواها كان قدما
 او اخرها فانه العلم تعلوها قد لا يكون غير متاخر بالفعول بالنسبة
 الى الازليان والتجددات باعتبار انها مستجد وتعلوها قد لا تكون
 متاخر بالفعول بالنسبة الى التجددات باعتبار وجودها الا ان او قبل
قول بكونه الحدورات ان يجعلها ممكن الوجود من الغاي واما القول
 بالفعول فهو اثر التكوين عند الغايين به في تعلقات القدرة كلها

قدرة واما التاخر في التكوين فتعلوها قد لا يكون عند بعضهم
 انها تعلوها في الازل بوجود المقدور فيما لا يزال وصادفة عند
 والاخرين **قول** ومن معنى القدرة فذكرنا للشيء على الزاد في او
 على معنى الاطلاق في علم الله الغني العز **قول** والوسع والبير
 صفتان غير العلم عند الاشياء واوليها غيرهم بالعلم بالسموات
 والبعرات من حيث التعلق على وجه سبيل لاكتشاف النية
 وان كان له خلق آخر واكتفى في آخر قبل حدوث السموات والبعرات

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 فيكون الحق لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 فيكون الحق لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 فيكون الحق لا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه

هذا ان يكون الارادة حقيقة
لا ان يكون مع استوائها
البيان

فان كان في الفعل فلا بد ان يقال ان الفعل هو
المسبوق بخلاف السمع فلا بد ان يكون من نفسه
بالذوق والسمع فلا بد ان يكون من نفسه
قوله قد ثبت في العقل والسمع ان القدرة على الفعل لا يكون
لا في انما قول بوجوب الفعل في القدرة على الفعل
بانه انما هو نسبة الارادة الى الفعلين تحتها
فبذلك والابانم الاجاب بان الارادة هي من نفسها
من الفعل والركن فيجب التخصيص مع استواء النسبة لان الفعل الكلام
في وجوده النسبة لا يستلزم ان يكون من غير نفسه
العلم بانما للوقوف على العلم المتصور في علم الواقع وغيره فلا يكون
منه العلم المتصور بالوقوف في الواقع والوقوف في الارادة
الحقيقة وبه ينفذ قول الحكماء ان ما هو العلم الانفعالي لا الفعل
نعم برهان يقال يجوز ان يكون المراد في قوله تعالى هو العلم بالعلم
وبس ذلك وقوع الفعل ولا يخلص الا ببيان وجود فعل مساو
طرافه في العلم من كل وجه **قوله** ان ليس فكره واساه فان قلت
انما هو العلم بالعلم

هذا ان يكون الارادة حقيقة
لا ان يكون مع استوائها
البيان

هذا ان يكون الارادة حقيقة
لا ان يكون مع استوائها
البيان

هذا ان يكون الارادة حقيقة
لا ان يكون مع استوائها
البيان

هذا ان يكون الارادة حقيقة
لا ان يكون مع استوائها
البيان

يترك منه كون الجاد من يد الفاعل من ارادة الواجب جميع الارادة
نعم برهان عليه ان من المعنى لا يصلح حقيقة لا هو العقل من وجهه وانما اراد
ان الفعل يصدر عن الذات على ما هو في الوجود هو من الارادة قد قول
بالاجاب **قوله** لو ثبت وقوع الفعل في نفسه عند كنه الكلام
على التحقيق **قوله** انما قد ثبت الارادة على لا يمكن قيل عليه انما هو
مخيرة لا العلم اليقيني لا العلم المطلق اذ كل ما في فعله لا يصلح
في ذاته صورة ما اخبره بالفروقة على انه لا يتم في ذاته وحيث
انما يثبت انما هو لا ينفذ العلم انما هو العلم مجاز الالهام والالهام
باجاب هو ان يقال ان الذي كنهه من النفس لا يتغير بتغير العلم
ومدلولاتها فان قولنا زيد قائم وزيد ثبت له القيام وانصرف
بالقيام الى غير ذلك بغير ان عن معنى واحد وانما كنهه كنهه ولا
يشك ان مدلولات الالهام لا تتغير فليس من معنى مدلول الالهام
الاشكال في وقوع النسبة بتصور الاطراف والنسبة اليه ولا يجد ذلك
الذي عن عدم قصد الاخبار ثم انه قد يقصد في ذلك الذي عن عدم علمه
بوقوع النسبة فليس من المعنى ثبات العلم فتدبر واسألوا في

هذا ان يكون الارادة حقيقة
لا ان يكون مع استوائها
البيان

هذا ان يكون الارادة حقيقة
لا ان يكون مع استوائها
البيان

هذا ان يكون الارادة حقيقة
لا ان يكون مع استوائها
البيان

هذا ان يكون الارادة حقيقة
لا ان يكون مع استوائها
البيان

29

فلما لم يجدوا شيئا من الثمرات التي كانوا يتوقعون في الحقل، انطلقوا
وذهبوا فحفر كل واحد منهم حفرا لنفسه

اسکریہ پر اس کا بقیہ کا پیر سے

فان كان

ان الحفنة انقلبت الى بيان الحفنة وان
الحفنة الحفنة الحفنة الحفنة الحفنة
الحفنة الحفنة الحفنة الحفنة الحفنة

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

۱۲

سنة

على احد من هو القرآن المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم بل ان جبرائيل م
 وان كان اسم النوع العام بذاته بلزم ان يكون اطلاق علمه على
 الشخص المخصوص جازا فيمتنع نفية عنه حقيقة وان جعل من قبيل كون
 الموضوع له خاصا والوضع عاما بلزم ان يوصف كلامه بغير ما يلو
 ايضا حقيقة ولا متصل لا بان يحمل مشتركا بين النوع وذي النوع
 انما هي **قوله** مرتب الاجزاء في نفس شكل الفرق في عين جابر
 منع ولحق ونظايرها اذ لا فرق الا بترتيب الاجزاء **قوله** وبغير ما
 المعلوم لم يرد به العنى الاضافي بل الحقيقة التي هي بعد الاضاف
 كمان سائر العبارات فانها دالة على الاضافة والمراد منها **قوله**
 متنع قيام كحوادث بذاته مع وجوده لانه يجوز ان يقوم بالغير كما
 في بيت ابو الهذيل فان رديا بجي استحق الدليلان وجوابه
 انه مردود بان حقيقة الشيء لا يقوم بغيره والظهور بطلانه بغيره
 له **قوله** جاز اطلاقه على كل ما يدرجه عليه ان لزوم احوال الشرع في
 لتوقفه على عدم الابهام والاذني ولزوم الجواز العقلي مسلم ولا مانع
 عنه **قوله** فاما بتكوين آخر فيلزم النسخ بغيره منع مشهور بجواز

بناي كنه من الله بان يحسنه كما بينا في النظم
والخرق في الدنيا والاخرى ان يكونوا على الخلق
المجهول المستحقين اليه عدم كراهه انما يكون
كريمة - مع

طبعة في عام
مئة وثمانين
بقره

ان يكون تكوين التكوين عين التكوين وقد اشرنا الى ما له
 وعليه وبكنا ان يقال نفس التكوين النصف الباري في از
 لا تعلق بوجوده في الاستحالة في سبب ذات الشيء ما وجوده
 فاحفظ فانه ينشأ من مواضع شتى **قول** ومن هذه الادلة كانه
 اراد ما عد الدليل الثاني او من الامر على التقلب **قول** ولا دليل
 على كونه صفة اخرى ومخبر بالبال ان التكوين هو المني الذي
 كنهه في الفاعل وبه تمايز من غيره ويرتبط بالفعول وان لم
 يوجد بعد وهذا المني بقى الواجب ايضا بل نقول هو موجود
 في الواجب بالنسبة الى نفس القدرة والارادة فكيف لا يكون صفة
 اخرى **قول** والمكون حادث كدونه التعلق او يكون التعلق الازلي
 بوجهه في وقت مخصوص وهذا هو الانسب بالحق **قول**
 وما يقال ان جواب استدلال القائلين كدونه التكوين وحال
 منع الملازمة في قوله ولو كان قريبا لزم قدم المكونان وفي يوم
 انه اعتراض على قوله فان تعلق فاما ان يستلزم اه وما صد
 ان الرد بدقيق اذ التعلق يستلزم كدونه وليس شيئا شاع

ان يكون تكوين التكوين عين التكوين وقد اشرنا الى ما له
 وعليه وبكنا ان يقال نفس التكوين النصف الباري في از
 لا تعلق بوجوده في الاستحالة في سبب ذات الشيء ما وجوده
 فاحفظ فانه ينشأ من مواضع شتى **قول** ومن هذه الادلة كانه
 اراد ما عد الدليل الثاني او من الامر على التقلب **قول** ولا دليل
 على كونه صفة اخرى ومخبر بالبال ان التكوين هو المني الذي
 كنهه في الفاعل وبه تمايز من غيره ويرتبط بالفعول وان لم
 يوجد بعد وهذا المني بقى الواجب ايضا بل نقول هو موجود
 في الواجب بالنسبة الى نفس القدرة والارادة فكيف لا يكون صفة
 اخرى **قول** والمكون حادث كدونه التعلق او يكون التعلق الازلي
 بوجهه في وقت مخصوص وهذا هو الانسب بالحق **قول**
 وما يقال ان جواب استدلال القائلين كدونه التكوين وحال
 منع الملازمة في قوله ولو كان قريبا لزم قدم المكونان وفي يوم
 انه اعتراض على قوله فان تعلق فاما ان يستلزم اه وما صد
 ان الرد بدقيق اذ التعلق يستلزم كدونه وليس شيئا شاع

ان يكون تكوين التكوين عين التكوين وقد اشرنا الى ما له
 وعليه وبكنا ان يقال نفس التكوين النصف الباري في از
 لا تعلق بوجوده في الاستحالة في سبب ذات الشيء ما وجوده
 فاحفظ فانه ينشأ من مواضع شتى **قول** ومن هذه الادلة كانه
 اراد ما عد الدليل الثاني او من الامر على التقلب **قول** ولا دليل
 على كونه صفة اخرى ومخبر بالبال ان التكوين هو المني الذي
 كنهه في الفاعل وبه تمايز من غيره ويرتبط بالفعول وان لم
 يوجد بعد وهذا المني بقى الواجب ايضا بل نقول هو موجود
 في الواجب بالنسبة الى نفس القدرة والارادة فكيف لا يكون صفة
 اخرى **قول** والمكون حادث كدونه التعلق او يكون التعلق الازلي
 بوجهه في وقت مخصوص وهذا هو الانسب بالحق **قول**
 وما يقال ان جواب استدلال القائلين كدونه التكوين وحال
 منع الملازمة في قوله ولو كان قريبا لزم قدم المكونان وفي يوم
 انه اعتراض على قوله فان تعلق فاما ان يستلزم اه وما صد
 ان الرد بدقيق اذ التعلق يستلزم كدونه وليس شيئا شاع

ان يكون تكوين التكوين عين التكوين وقد اشرنا الى ما له
 وعليه وبكنا ان يقال نفس التكوين النصف الباري في از
 لا تعلق بوجوده في الاستحالة في سبب ذات الشيء ما وجوده
 فاحفظ فانه ينشأ من مواضع شتى **قول** ومن هذه الادلة كانه
 اراد ما عد الدليل الثاني او من الامر على التقلب **قول** ولا دليل
 على كونه صفة اخرى ومخبر بالبال ان التكوين هو المني الذي
 كنهه في الفاعل وبه تمايز من غيره ويرتبط بالفعول وان لم
 يوجد بعد وهذا المني بقى الواجب ايضا بل نقول هو موجود
 في الواجب بالنسبة الى نفس القدرة والارادة فكيف لا يكون صفة
 اخرى **قول** والمكون حادث كدونه التعلق او يكون التعلق الازلي
 بوجهه في وقت مخصوص وهذا هو الانسب بالحق **قول**
 وما يقال ان جواب استدلال القائلين كدونه التكوين وحال
 منع الملازمة في قوله ولو كان قريبا لزم قدم المكونان وفي يوم
 انه اعتراض على قوله فان تعلق فاما ان يستلزم اه وما صد
 ان الرد بدقيق اذ التعلق يستلزم كدونه وليس شيئا شاع

نوسبها للدارين الاول انه رزق وجود العالم بين التلقين بلادة
 والصفات وبين حدس على ان يجوز ان يكون **قول** والطرف الثاني
قول ومن هنا ان من ان المراد بالحدث ما لوجوده بداهة
 وبه لحدوثه **قول** وهو غير المكون عندنا جملة بعضهم من
 شئنا الجواب ومثل الغير على المصطلح وقال وهو غير كنهه
 الا انشكاك بينهما فلا يكون احدهما كآخر والاولى كان غيرا
 لا متناه انتفاكا كنهه من المكون وليس شيئا لان صفة الانشكاك
 في التكوين غير متناه عندنا فخص وفي المكون موجود في الاضافه
 ايضا على ان عدم الغير لا يفيده اللزوم من جانب كنهه مع
 الحمل والصفة الحديثة مع الذات **قول** لان الفعل ينشأ بالفعل
 قبل عليه التكوين ليس كنهه الفعل بل مبدؤه ولو سلم لم يكن غير
 الامتياز انتفاكا ولو سلم كان غير الفاعل ايضا فيكون الصفة
 غير الذات وجواب ان الكلام الزام فان القابل بالعبارة شئنا
 كونه صفة حقيقة ويمكن ان يراد بالفعل ما به الفعل ويكون قول
 كالتقريب تنظيرا لا تنبلا وقد فت انتا جواب السليم الاول بل انشأ

ان يكون تكوين التكوين عين التكوين وقد اشرنا الى ما له
 وعليه وبكنا ان يقال نفس التكوين النصف الباري في از
 لا تعلق بوجوده في الاستحالة في سبب ذات الشيء ما وجوده
 فاحفظ فانه ينشأ من مواضع شتى **قول** ومن هذه الادلة كانه
 اراد ما عد الدليل الثاني او من الامر على التقلب **قول** ولا دليل
 على كونه صفة اخرى ومخبر بالبال ان التكوين هو المني الذي
 كنهه في الفاعل وبه تمايز من غيره ويرتبط بالفعول وان لم
 يوجد بعد وهذا المني بقى الواجب ايضا بل نقول هو موجود
 في الواجب بالنسبة الى نفس القدرة والارادة فكيف لا يكون صفة
 اخرى **قول** والمكون حادث كدونه التعلق او يكون التعلق الازلي
 بوجهه في وقت مخصوص وهذا هو الانسب بالحق **قول**
 وما يقال ان جواب استدلال القائلين كدونه التكوين وحال
 منع الملازمة في قوله ولو كان قريبا لزم قدم المكونان وفي يوم
 انه اعتراض على قوله فان تعلق فاما ان يستلزم اه وما صد
 ان الرد بدقيق اذ التعلق يستلزم كدونه وليس شيئا شاع

ان يكون تكوين التكوين عين التكوين وقد اشرنا الى ما له
 وعليه وبكنا ان يقال نفس التكوين النصف الباري في از
 لا تعلق بوجوده في الاستحالة في سبب ذات الشيء ما وجوده
 فاحفظ فانه ينشأ من مواضع شتى **قول** ومن هذه الادلة كانه
 اراد ما عد الدليل الثاني او من الامر على التقلب **قول** ولا دليل
 على كونه صفة اخرى ومخبر بالبال ان التكوين هو المني الذي
 كنهه في الفاعل وبه تمايز من غيره ويرتبط بالفعول وان لم
 يوجد بعد وهذا المني بقى الواجب ايضا بل نقول هو موجود
 في الواجب بالنسبة الى نفس القدرة والارادة فكيف لا يكون صفة
 اخرى **قول** والمكون حادث كدونه التعلق او يكون التعلق الازلي
 بوجهه في وقت مخصوص وهذا هو الانسب بالحق **قول**
 وما يقال ان جواب استدلال القائلين كدونه التكوين وحال
 منع الملازمة في قوله ولو كان قريبا لزم قدم المكونان وفي يوم
 انه اعتراض على قوله فان تعلق فاما ان يستلزم اه وما صد
 ان الرد بدقيق اذ التعلق يستلزم كدونه وليس شيئا شاع

ايضا فتدبر **قوله** مستقبلا عن الصانع اذا لا يحتاج اليه انما هو
 في الكون والايضا **قوله** اقدم منه القدم اما لغوي فاعني اقدم
 منه واسبق اذ العالم حادث واما اصطلاحيا بان لا يلاحظ لزوم قدم
 العالم ايضا فاعني اقوى قديما واولي به لانه قديم بدون التكوين
قوله دليل على كون صانده قادرا مختارا وذلك كعلم الفروق من
 نهم نرفق من الدليل على ابطال قول الحكماء ان هذا النظام او في
 الوجود الممكنة والكامنة في سببها نسبة الى الوجود المبدئ الكلي فتدفع
 عليه الفروقات بان نعم قد بينا في فصل الواسطة **قوله** معنى الامكن في
 التام يشير الى ان الروية مصدر البني للفعول لان الاكشاف
 صفة المراق ومصدر البني للفاعل صفة الرق **قوله** معنى ان الفعل
 اذا فعل اه هذا هو الامكان الذي ليس يحل للتزاع او انهم قابل
 به **قوله** ضرورة انما تنزق اه يرد عليه انه ان اراد النزق برؤية
 البصر فصادرت وان اراد باستعمال البصر فلا يبعد لان تنزق
 بالبعوضين الاسمي والافطع والتحقيق ان الفرق يدخل من البصر
 لا يتحقق كون المزوق مبرا **قوله** اذ لا راجع مشترك بينهما يرد عليه

في قوله مستقبلا عن الصانع اذا لا يحتاج اليه انما هو
 في الكون والايضا قوله اقدم منه القدم اما لغوي فاعني اقدم
 منه واسبق اذ العالم حادث واما اصطلاحيا بان لا يلاحظ لزوم قدم
 العالم ايضا فاعني اقوى قديما واولي به لانه قديم بدون التكوين
 قوله دليل على كون صانده قادرا مختارا وذلك كعلم الفروق من
 نهم نرفق من الدليل على ابطال قول الحكماء ان هذا النظام او في
 الوجود الممكنة والكامنة في سببها نسبة الى الوجود المبدئ الكلي فتدفع
 عليه الفروقات بان نعم قد بينا في فصل الواسطة قوله معنى الامكن في
 التام يشير الى ان الروية مصدر البني للفعول لان الاكشاف
 صفة المراق ومصدر البني للفاعل صفة الرق قوله معنى ان الفعل
 اذا فعل اه هذا هو الامكان الذي ليس يحل للتزاع او انهم قابل
 به قوله ضرورة انما تنزق اه يرد عليه انه ان اراد النزق برؤية
 البصر فصادرت وان اراد باستعمال البصر فلا يبعد لان تنزق
 بالبعوضين الاسمي والافطع والتحقيق ان الفرق يدخل من البصر
 لا يتحقق كون المزوق مبرا قوله اذ لا راجع مشترك بينهما يرد عليه

في قوله مستقبلا عن الصانع اذا لا يحتاج اليه انما هو
 في الكون والايضا قوله اقدم منه القدم اما لغوي فاعني اقدم
 منه واسبق اذ العالم حادث واما اصطلاحيا بان لا يلاحظ لزوم قدم
 العالم ايضا فاعني اقوى قديما واولي به لانه قديم بدون التكوين
 قوله دليل على كون صانده قادرا مختارا وذلك كعلم الفروق من
 نهم نرفق من الدليل على ابطال قول الحكماء ان هذا النظام او في
 الوجود الممكنة والكامنة في سببها نسبة الى الوجود المبدئ الكلي فتدفع
 عليه الفروقات بان نعم قد بينا في فصل الواسطة قوله معنى الامكن في
 التام يشير الى ان الروية مصدر البني للفعول لان الاكشاف
 صفة المراق ومصدر البني للفاعل صفة الرق قوله معنى ان الفعل
 اذا فعل اه هذا هو الامكان الذي ليس يحل للتزاع او انهم قابل
 به قوله ضرورة انما تنزق اه يرد عليه انه ان اراد النزق برؤية
 البصر فصادرت وان اراد باستعمال البصر فلا يبعد لان تنزق
 بالبعوضين الاسمي والافطع والتحقيق ان الفرق يدخل من البصر
 لا يتحقق كون المزوق مبرا قوله اذ لا راجع مشترك بينهما يرد عليه

ان التميز المطلق ووجوب الوجود بالغير والمقابل بل الامور العاتية
 كالحاجة والحكمة والمذكورية ووجوبها امور مشتركة بينهما فان
 قلت عليه الامور العاتية بستان في الروية الواجب فلا ضرر
 في التفتيش بها على انها تقتضي صحة روية المدومات مع استيائها فليما
 قلت يجوز ان يشترك بشئ من خواص الوجود الممكن **قوله** والامكان
 عبارة عن عدم ضرورة الوجود اه ايضا لو علمت بالامكان لكان
 روية المدوم الممكن موقوفة نظر **قوله** ولا مدخل للعدم في العلية
 لان التأثير صفة اشياء فلا يتصف بالعدم ولا ما هو مشترك كذا
 في شرح الواجب وورد عليه انه لا يمنع الشرطية فلا يتم القصد **قوله**
 وينبغي امتناعها ان امتناع الروية فان امتناع وجود الروية
 لفقد شرط او وجود مانع لا يمنع الصفة المطلوبة **قوله** ثم لا يجوز ان
 يكون صفة صفة اه جواب لقوله الواحد النوعي قد يقال اه يرد عليه
 ان حاصل هذا الكلام هو ان متعلق الروية امر مشترك في الواقع
 وهو لا يدخل الاعتراض من الطرفين المذكور ويستلزم استنساخ
 التعرض لروية الجوهر والعرض ولا اشتراك لعل بينهما ولا استلزام

في قوله مستقبلا عن الصانع اذا لا يحتاج اليه انما هو
 في الكون والايضا قوله اقدم منه القدم اما لغوي فاعني اقدم
 منه واسبق اذ العالم حادث واما اصطلاحيا بان لا يلاحظ لزوم قدم
 العالم ايضا فاعني اقوى قديما واولي به لانه قديم بدون التكوين
 قوله دليل على كون صانده قادرا مختارا وذلك كعلم الفروق من
 نهم نرفق من الدليل على ابطال قول الحكماء ان هذا النظام او في
 الوجود الممكنة والكامنة في سببها نسبة الى الوجود المبدئ الكلي فتدفع
 عليه الفروقات بان نعم قد بينا في فصل الواسطة قوله معنى الامكن في
 التام يشير الى ان الروية مصدر البني للفعول لان الاكشاف
 صفة المراق ومصدر البني للفاعل صفة الرق قوله معنى ان الفعل
 اذا فعل اه هذا هو الامكان الذي ليس يحل للتزاع او انهم قابل
 به قوله ضرورة انما تنزق اه يرد عليه انه ان اراد النزق برؤية
 البصر فصادرت وان اراد باستعمال البصر فلا يبعد لان تنزق
 بالبعوضين الاسمي والافطع والتحقيق ان الفرق يدخل من البصر
 لا يتحقق كون المزوق مبرا قوله اذ لا راجع مشترك بينهما يرد عليه

في قوله مستقبلا عن الصانع اذا لا يحتاج اليه انما هو
 في الكون والايضا قوله اقدم منه القدم اما لغوي فاعني اقدم
 منه واسبق اذ العالم حادث واما اصطلاحيا بان لا يلاحظ لزوم قدم
 العالم ايضا فاعني اقوى قديما واولي به لانه قديم بدون التكوين
 قوله دليل على كون صانده قادرا مختارا وذلك كعلم الفروق من
 نهم نرفق من الدليل على ابطال قول الحكماء ان هذا النظام او في
 الوجود الممكنة والكامنة في سببها نسبة الى الوجود المبدئ الكلي فتدفع
 عليه الفروقات بان نعم قد بينا في فصل الواسطة قوله معنى الامكن في
 التام يشير الى ان الروية مصدر البني للفعول لان الاكشاف
 صفة المراق ومصدر البني للفاعل صفة الرق قوله معنى ان الفعل
 اذا فعل اه هذا هو الامكان الذي ليس يحل للتزاع او انهم قابل
 به قوله ضرورة انما تنزق اه يرد عليه انه ان اراد النزق برؤية
 البصر فصادرت وان اراد باستعمال البصر فلا يبعد لان تنزق
 بالبعوضين الاسمي والافطع والتحقيق ان الفرق يدخل من البصر
 لا يتحقق كون المزوق مبرا قوله اذ لا راجع مشترك بينهما يرد عليه

في قوله مستقبلا عن الصانع اذا لا يحتاج اليه انما هو
 في الكون والايضا قوله اقدم منه القدم اما لغوي فاعني اقدم
 منه واسبق اذ العالم حادث واما اصطلاحيا بان لا يلاحظ لزوم قدم
 العالم ايضا فاعني اقوى قديما واولي به لانه قديم بدون التكوين
 قوله دليل على كون صانده قادرا مختارا وذلك كعلم الفروق من
 نهم نرفق من الدليل على ابطال قول الحكماء ان هذا النظام او في
 الوجود الممكنة والكامنة في سببها نسبة الى الوجود المبدئ الكلي فتدفع
 عليه الفروقات بان نعم قد بينا في فصل الواسطة قوله معنى الامكن في
 التام يشير الى ان الروية مصدر البني للفعول لان الاكشاف
 صفة المراق ومصدر البني للفاعل صفة الرق قوله معنى ان الفعل
 اذا فعل اه هذا هو الامكان الذي ليس يحل للتزاع او انهم قابل
 به قوله ضرورة انما تنزق اه يرد عليه انه ان اراد النزق برؤية
 البصر فصادرت وان اراد باستعمال البصر فلا يبعد لان تنزق
 بالبعوضين الاسمي والافطع والتحقيق ان الفرق يدخل من البصر
 لا يتحقق كون المزوق مبرا قوله اذ لا راجع مشترك بينهما يرد عليه

ان قيل ان يقال ان العلم الاول
 ان العلم الاول هو العلم بالذات
 العلم الاول هو العلم بالذات
 العلم الاول هو العلم بالذات

ان العلم الاول هو العلم بالذات
 العلم الاول هو العلم بالذات
 العلم الاول هو العلم بالذات

الاشتهار ان العلم بالاشتهار ان العلم بالاشتهار ان العلم بالاشتهار
 زيدا لانه كانه هوية قاده اشتهار بين الواجب والممكن **قوله** انما
 نذكر من هوية قاده بان مفهوم الهوية المطلقة اشترط اعتباري فلفظ
 يتعلق بها الروية بل المراد حقيقة الوجودية فلفظ تلك الحقيقة
 لها مدخل في معنى الروية ثم اعلم ان هذا الدليل مستغن عن بعض الكسبة
 على ما لا يخفى **قوله** والممكن يمكن يرد عليه انه يصح ان يقال ان العلم بالعلم
 العلم العلم والعلة قد تمتنع عدم والتشريف ان الاربع فالحال الوقوع
 لا الامكان **قوله** وقد عارض عليه بوجوه منها ان الروية مجاز عن
 العلم الضروري واجيب ان النظر الموصول بالي معنى الروية فلا
 يتركب لاشتمال على ان طلب العلم الضروري كمن يخاطبه ويناجيه على
 معقول كذا في ثمة المواقف ورويه لانه المراد هو العلم بهوية الحاصلة العلم
 والمطلب يقتضى العلم بوجوه كمن يخاطبه ويناجيه **قوله**
 انه كانوا مؤمنين انه نزل ان موسى علم اختار سبعين رجلا من خيار
 المؤمنين لا عند ارادة عبدة البخل وهم الذين طلبوا الروية وقالوا
 لن تؤمنى كمن نزل الله جهرة فعلهم انهم ارتدوا وكثروا من بعد امتهم
 فلا

ان العلم بالعلم هو العلم بالذات
 العلم بالعلم هو العلم بالذات
 العلم بالعلم هو العلم بالذات

ان العلم بالعلم هو العلم بالذات
 العلم بالعلم هو العلم بالذات
 العلم بالعلم هو العلم بالذات

فلا اشكال **اصلا قوله** والواجب من هذا الاشترط انه لا يقتضيه ان يتولا
 تراعى انما هو من هذا النوع من الروية لاني الروية التي لا يمكنها بالهوية
 المسماة عندكم بالروية والاشتهار في انهم وعندنا بالعلم الضروري
 كذا في شرح **قوله** كما المعلوم لا يرد عليه ان عدم مدح
 المعلوم لا اشتمال على معدن فليقتض من عدم كما ان الامكان والروية
 لا تدرج مع امكان زوونها كونها مفروقة بسمان النقص والتي ان
 اختار في الشيء لا يمنع التدرج بنفسه او قد ورد التدرج بنفسه التدرج
 واتخذ الولد في القرآن مع امتناعه في منه **قوله** لكان عالما
 بنفسها جيلها واما الكسبية فينبغي القصد والعلم حكمة واحدا هل انه فرق
 بين الحق والكسبية في الاول اذ ان الوجود بخلاف الثاني في كسبية العلم
 الا كما **قوله** بل لو قيل عنها ولو حال الباشرة لم يعلم ان العلم
 بالعلم بعد التعجب والاتقان فلفظ الحصول وبه يتدفع ما يقال يجوز
 ان لا يشعروا بشعور او ان لا يدوم **قوله** الا يعلم على انه ما مصدرية
 ينبغي ان يجعل هذا المصدر بمعنى المفعول ليصح تعالى الخلق به فلم يمكن
 الاضافة لمعونة النجاء على الاستعانة والافعال لمعول بغير مثل التبريد

ان العلم بالعلم هو العلم بالذات
 العلم بالعلم هو العلم بالذات
 العلم بالعلم هو العلم بالذات

ان العلم بالعلم هو العلم بالذات
 العلم بالعلم هو العلم بالذات
 العلم بالعلم هو العلم بالذات

ان العلم بالعلم هو العلم بالذات
 العلم بالعلم هو العلم بالذات
 العلم بالعلم هو العلم بالذات

بالنسبة الى التبرع فلا يتم التصرف وانما جاء الوصولة فهي عادة ونها
 وبالمثل حذف الغير اقل تكلفا **فقد** انما يخلق كذا لا يخلق الا
 قد يوجب بالكل على خلق الجواهر كذا في الظاهر **فقد** والعقل لا يوجب
 ذلك ويمتنع كون الخلق مطلقا لا يستحق في العادة وورود العباد
 الالة السابقة في نفس النام **فقد** ليعمل في عدة التكليف وهي
 ان التكلف به امر اختيارية لانه في الملة والزم والثواب العباد
 قد يقال يجوز ان يندم ويترك بامتنان الحيلة كالملة بالسن والزم
 بالتصحيح وايضا الثواب العباد فعل الله وتعرف له فيما هو فاعلى
 حقه فلا يسئل من ليتها كما لا يسئل من ليتها خلق الاخر في عجب
 النار **فقد** ان الله لا يخلق الا في قوله تعالى كن فان الله تعالى
 اجرا عادة فيما اراد بها على ان يقول له كن فيكون **فقد** وهو عباد
 عن الفعل يؤيده قوله تعالى ففعلنا من سبع سموات فمن ان القفان
 العقلية وشرع الواقف ان قضاء الله عند الاشياء هو الارادة
 اللازمة المتعلقة بالاشياء على ما من عليه فيها لا يزال فيسمى القفان
 الذاتية لكن التعريف منها يؤدي الى القول **فقد** والرضا

هذا هو المقصود من قوله تعالى ففعلنا من سبع سموات فمن ان القفان العقلية وشرع الواقف ان قضاء الله عند الاشياء هو الارادة اللازمة المتعلقة بالاشياء على ما من عليه فيها لا يزال فيسمى القفان الذاتية لكن التعريف منها يؤدي الى القول

ان

انما يجب التمسك به قبل عليه لا معنى له رضا بعينه من صفات الله تعالى
 بل المراد هو الرضا بغيره في تلك الصفة وهو العنق في العباد
 انما يجب ان الرضا به يكون لا من حيث ذاته بل من حيث هو مقتضى
 ليس يكون وانما خير بان رضا القلب بغيره تعالى بل يخلق
 حقيقته حقيقة ايضا مما لا سيرة في صفة ثم ان الرضا بهما يستلزم الرضا
 بالمتعلق من حيث هو متعلق مقتضى لا من حيث ذاته ولا من سائر
 الجوانب كما يشهد به سلامة الفطرة ولا كان الرضا والاقول
 هو الاصل والمنشأ كذا في رغبته الشارح بهذا الطريق في الجواب
 فبما مل **فقد** كما ان عزمه عباد فان المقتضى انه تعالى اراد من الجواهر
 ايمانهم رغبته وافتبار الاجرا اضطار فلا نقض لا مغلوبة في عدم
 وقوع ذلك كالملاك اذا اراد من القوم ان يدخلوا داره رغبة فلم يدخلوا
 وليس بشيء اذ عدم وقوع هذا الماد نوع نقص ومغلوبة ولا اقل
 من التمسك وقيل لا يندم من الارادة الغير المجبرية الا الرضا
 وهو من حيث الية وهو كلام حال عن التحصيل اذ الرضا عنهم
 هو الارادة مطلقا وعندنا هو الارادة مع ترك الاعراض او نفس

هذا هو المقصود من قوله تعالى ففعلنا من سبع سموات فمن ان القفان العقلية وشرع الواقف ان قضاء الله عند الاشياء هو الارادة اللازمة المتعلقة بالاشياء على ما من عليه فيها لا يزال فيسمى القفان الذاتية لكن التعريف منها يؤدي الى القول

ان

من شأنها التأثير عنده ومن شأنها توقفت اثر الفاعل عليه عند
فناصل **قوله** فكأن هو المضج بشره الى وجه الذم في ذلك الاجابات
وان لم ينسب الفضيحة وهو لا ينافي الذم في فعل المسببات بوجه آخر
وهو حرف القدرة البتة على ما سيجي **قوله** ولزم وقوع الفعل بلا
استطاعة لا يخفى ان هذا الكلام الزايم على من يقول بتأثير القدرة
الحيوية والآفلاد فللاستطاعة في وجود الفعل من حيثيل برزها
قوله لما من امتناع تعارض الاعراض فلا نقض بقدرة لا منع اذ
ليست من قبيل الاعراض عندهم **قوله** فقد عرفت بان القدرة
اه حاصلة ان ليس في وجود مثل السابق داخل في وجود اللاحق
وفي محض ذلك المذهب ان لا قدرة قبل الفعل اصلا ومعدى المعزلة
جواز ما قبله لانه لا بد من مثل سابق كما ستعرف **قوله** الاستطاعة
فكأن على الاعراض والايكزم قيام الرض بالعرض ويرد عليه انه
يجوز ان لا يكون الحادث وصفا اعتباريا مثل رسوم القدرة لا بغير
موجودات متعقباته **قوله** ومن هنا ذهب بعضهم وهو الامام
الرازي ويرفع نزاع النزاعين الا ان الشيخ لما لم يلبس بتأثير

القدرة الحادثة فشر والتأثير ما به السبب فصارها على ان القدرة
مع جميع جهات حصول الفعل بها او معها متعارضة وبدوها سابقة
وفي كلام الرازي ان القدرة الحاصلة من شأنها التأثير من عدم التأثير
بالفعل لوقوع متعلقاتها بقدرة لا تمنع ولا اشكال املا **قوله** وانه
متعقباتها فيما هي الوجودات البتة وبقاها بما يلزم من تتبعها انما التجز
والا فليس جعل احد مما حقه لا في اوله من العكس بل الفعل من التبع
وجوده المتعقبة فيه انما يمتنع في التجز يجوز ان يكونا باجاء لا في حقيقة
ذاتية بينهما **قوله** والمراد بسلسلة اسبابه يعني ان الحلف وصفا ايضا
يعبر عنه تارة بلفظ مجمل والى على الافاضة ضمنا وتارة بلفظ مفصل
والى عليها صراحة فلا فرق الا بالاجمال والتفصيل وتظهر التمكن
وكثرة المال وكونه الاستطاعة وصفا ذاتيا للحكم والام يعنى
تفسير سلسلة اسبابه وقولنا ذو سلسلة اسبابه بغيره الحمل
لاصحة التعبير بهذا الاقرب افاده بعض الافاضة ان افاضة
جنية على الشارع فان وصف المالك كونه بحيث سلبت اسبابه والاضافة
الامر شروح في سلسلة الاسباب وصفا **قوله** يعتمد على هذه الاستطاعة

والترقية ان سلامة الاسباب من طلق الله في القدرة لا يتبين
عند القصد بالفعل فيكون السلامة لا حاجة من جهة العبد الى الله العبد
قوله ولا يظن العبد على نفسه سعة تجر الغم انما الاطلاق على
تلك مراتب متشعبة في نفسه وما يمكن من العبد عادة وما يمكن من
كثير تعالى بغيره على ما ارادة والاولة لا يجوز ولا يتبع تلك
اتفاقا والثانية لا يتبع اتفاقا ويجوز عندنا خلافا للقول
والثالثة يجوز ويتبع بالاتفاق فهذا توجيه ما قيل تكييف الاطلاق
واضع عند الاشعري ومن لا يعمل به لا يبعد عن المراتب نظر الى
امكانها من العبد في نفسه وقد يوجب ايضا بان القدرة هي مادة غير
مؤثرة وغير سائدة على الفعل عنده فيكون مما الاطلاق بهذا الاعتبار
وفي بعد لانه يستلزم كون كل تكييف كذا هو لا يتول به **قوله**
ثم عدم التكليف على البس في الوسخ انما يمكن في نفسه ولا يمكن
من العبد في نفسه بغيره **قوله** وانما النزاع في اجازة وكلنا قد
على الاطلاق لانه لا يستلزم الشغل وقد يقال انما ابا التكليف
بالايمان وهو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم حجة به ومن جملته انه

لا يؤمن

لا يؤمن فقد كلفنا به بصدق في ان لا يصدق واذعان ما وجد في
خلقه مستحيل فطحا في نفع التكليف لمرتبة الاولى فضلا من اجازة
محت لانه يجوز ان لا يخلق الله في العلم بالعلم فلا يجد من نفسه خلافا ثم هو
خلافا لعادة فيكون من المرتبة الوسطى والذات محسمة مادة الشبهة
هو ان الخ اذ عانة مخصوص ان لا يؤمن وانما يكلف اذا وصل اليه
ذلك مخصوص هو مسم واما قبل الوصول فالواجب هو الاذعان بالايمان
اذ الايمان هو التصديق اجمالا وتفصيلا فيما علم تفصيلا ولا استحال
في الاذعان الاجمالي وفيما ايضا بان يجوز ان يكون الايمان في حق
هو التصديق بما عاده ولا يخفى بغيره اذ فيه اقتضاه ان الايمان هو الاشياء
قوله ونزوه انه لو كان جازاه لوجب هذا التبرير لزم ان لا يجوز تكليف
امثال ابيه لانه لا يمكن انما اجبرته عنهم بانهم لا يؤمنون مع انه جاز
بل واقع **قوله** فلا يستحال انكسار اليقين فاما بحمل القدرة مع انما
نعلم بالقدرة الوجوبية انما كانا بالنسبة الى التولدات فينا كما
لنا بالنسبة الى التولدات في غيرنا فلا انكسار في جميع التولدات **قوله**
ولهذا لا يمكن العبد به وان عدم تمكن العبد قبل وجودها شرعا

بالسبب وبعده لا ينافي كونه مكتسبا بواسطة السبب ان صرف
 الارادة والقدر انما الى فعل المباشر فتوجبته وينتج التمكن
 من تركه **قوله** ان الوقت المعذور زمنية ولم يندرج لجاز ان يكون
 في ذلك الوقت وان لا يموت من غير قطع بامتناد العذر ولا بالوقت
 بول القتل **قوله** قد قطع عليه الاجل الاول لم يوصل اليه فانه لو لم يقتل
 لكان في اقل من هذا اجل عام لموت فيه لولا القتل فم يقطعون
 بامتداد العذر لانه واصل النزاع ان المراد بالاجل المتناهي
 زمانا يبطل فيه الجواز قطعاً من غير تقدم ولا تأخر فليس يتحقق
 كون وقت القتل ام المعلوم في مقتضى انه ان قتل مات وان لم يقتل
 فيعيش الى وقت هو اجل له كذا في شرح القاصد **قوله** اذا جاز لهم
 لا يستأفرون سائر ولا يستقدمون ان قلت لا يتصدر الاستعداد
 عند حجية فلا فائدة في نفيه قلت قوله لا يستقدمون عطف على
 الجملة الشرطية لا الجزائية فلا يتقيد بالشرط **قوله** واصبحت المعتزلة
 قالوا السببية بدنية والمذكور في معنى الاجتناب تنبيه واستنها
 فلكونه في صورتهم استيعرت لفظ الجحيم **قوله** والواجب الاول

حجة في تركه جرح في نفسه من غير ان يكون له سبب
 من غير ان يكون له سبب من غير ان يكون له سبب
 من غير ان يكون له سبب من غير ان يكون له سبب
 من غير ان يكون له سبب من غير ان يكون له سبب

له يد عليه انه لا يوافق في تحرير محل النزاع ويؤدى الى القول بنقد
 الاجل بل الواجب ان لا يوافق في اخبار احواله بقرائن الا بان الطبيعة
 او المراد الزبالة كالحب والبركة كما يقال ذكر القتي عمره **قوله**
 لا لما زعم الكسبي فانه جاز في المعتزلة ان ينفذ في القول بطلان
 فيكون جرحه باجل القتل **قوله** فبما علم اننا ولد وهو مشهور في الوقت
 وقد ينشر الرزق بما لا يدرك ارباب الجوان فاستغنى بالتفصيل
 او غيره فليس هذا كقول المعتزلة ان الرزق وفيه بعد لا يخفى ويجوز ان
 يأكل شخص رزق غيره ويوافق قوله في ومما رزقناهم يفتقون
 وقد يقال اطلاق الرزق على المتفق كونه بعد **قوله** فبما علم
 بما علم المالك لمراد بالملك الجعول ملكا يعني الاذن في التصرف في الرزق
 ولا طاعة عن معنى الاضمان الى الله في وهو معتبر في مفهوم الرزق
 عندهم ايضا كما ينبغي في هذا فاعلم ان الله تعالى لم يترك الرزق
 اذا اطلق مع حرمتها في بعض النسخ بل هو ليس ملك عند المعتزلة
 فان صح ذلك فالرفع ظاهر **قوله** ان لا يكون ما باكله الذوات رزقا
 مع انه ظاهر **قوله** في وما من ذوات الارض الا على الله رزقها تقضي

فانما لا جرح عند المعتزلة انما بقا واحد وهو الوقت
 المقدر عند وقت القتل
 متعلق بملأه جرح

في وقت القتل
 في وقت القتل

في وقت القتل
 في وقت القتل
 في وقت القتل
 في وقت القتل

في وقت القتل
 في وقت القتل
 في وقت القتل
 في وقت القتل

ما قيل ان كذا ان الله ان يخلق ما يشاء من غير ان يخلق ما يشاء

ان الله ان يخلق ما يشاء من غير ان يخلق ما يشاء

ان الله ان يخلق ما يشاء من غير ان يخلق ما يشاء

ان يكون كل دابة من مزرقة **قوله** ان من اكل حرام اه اوجب
بانه قد سنان اكثر من الباقان الا انه لم يقل انه يوجب
على انه منقول من مائة ولم ياكل طلاله ولا حراما **قوله** اذ لا من
لتعيق ذلك وايضا في فوات مقابلة الاضلال للهداية **قوله** و
مثل هذه فلم يمتد فجاز وكذا قوله في واما ثور فهدى بهم
فاستجواب على الهدى ويحتمل ان يراد وانه اعلم واما ثور فحتمل
فيهم الهدى فتركوه وارادوا اذ لا دلالة في اول الآية واخرها
على نفي المصنوع **قوله** وهو بط كقولنا وايضا الناس مختلف
في الهداية وبين الطريق نعم الكل وايضا في فوات فاعلم
المطابقة فان لم يمتد مطاوع هذا مع انه لا يمتد اذ غير لان
ليسان وايضا يقال في مقام الهدى فلا من ممدن ولا ممدن الا با
المصنوع وما يقال ان الاستعداد انما هو فضيلة تليق ان يمدح
عليها فمدحها بان التمكن مع عدم الحصول فبقية يمدح عليها كذا قيل
وفي حيث لا التمكن في نفسه فضيلة والتمتد من عدم الحصول فبقية
ان العلم به على من موزوم مع انه في نفسه في الفضل بالالتيق واما
في الاستعداد

في استجاب التعليل ثم التمكن عام لكل فلا بنا سرفهم فلا من ممدن على مزا
وج **قوله** ولقولهم انهم اهد قومي ولقوله في هذا القراءات السبع
اذا التفت بسند في عدم حصول الطور في هذا المزا في سائر النسخة
ايضا على لا يخفى واعلم ان الترتيب في هذا العام من ذكر النصوص
المتعاقبة وحمل بعضها على التجز هو الارشاد الى طريق دفع تشب
الوجه بالبعين واليقين على المعاني المعارضة بالمثل فتب وكذا على بعين
قوله والشعور اذ الهداية يمكن ان يقال مراد من بيان الجنب
الشريعة المراد منه اغلب استمالات ان راع والشعور بين القدم
هو معناه الصفات او الوقي فلا منافاة **قوله** والآن فاني اذكر
اه اذ الاصل لا يتم فلو لم انا ثمة او سلب عنه قبل التعليل فان
قلت بل الاصل له الوجه والتعليل والتعريف للتعريف المقدم قلت
فلم يفعل ذلك من مائة طفلة هذا وان اعتبر فان علم انه في علمه
في صدر الكتاب لا لمز **قوله** ولما كان لا ثمة اه فانهم قالوا ان ذلك
المقدور في غير المصنف في وسعة فزوم الخلل ونحوه جعل تلقى قدر
انه في بترك مستحيلة ابدا ولا ثمة في مثل ذلك الفعل ولا معنى لطفه
هل في صدر

ان الله ان يخلق ما يشاء من غير ان يخلق ما يشاء

ان الله ان يخلق ما يشاء من غير ان يخلق ما يشاء

منه

42

معناه ان تضار اكله مع الله على تركه ومنه غير الوجوه
الذين ابطالها وجوابه انهم جعلوا الاصل باطله نفضا بسبب ما
فلزوم الخ بجهل الترك مستحيل وان مع بالنظر الى ذاته وهذا هو
مذهب الفلاس في جعلون ايجاد العالم لازما لاشيائنا اعيانها
وبسبب هذه الالف الفاضية الازلية ولهذا اضطرتنا والمعتزلة
الى ان معنى الوجود عليه ان يبعد البتة ولا يتركه وان جاز كان
الحوادث فانما نعلم قطعا ان جليل احوال يتقلب في ذنبا وان جاز
التعلا به واجيب بان الوجود جرح تسمية والعجب انهم لا يجعلون
ما اضرى الشارع من افعال واجبا عليه مع قيام الدليل على انه يفعل
البتة **قوله** استحقاق تارك الذم والعقاب فان علم هذا الاستحقاق
بالشرع في وجوب شرعي والا فحقا وقال بعض المعتزلة بالوجوب
عليه مع نفعه استحقاق تارك الذم عند العقل فيكون وجوده باطلا
قوله وهو لا معنى للذم لانه لا يمكن الاطلاق والعقاب لا ينافي
اولا بتصرفه في **قوله** انها لو لم تكن بالخير بالانقضاء في ما قبله
بالاحكام فان النفي لولا رد في المتعان العقلية في ما قبله لتقدم

[illegible]

جاءت عذرا العجرا

هذا هو الوجه في كونها لا تتغير في الوجود والوقت

المتعلق على النفس فان قوله لا المتغير على النفس استوى لدلالة على الجاهل

الح على السمع جنب ويل بالاستبصار ونحوه **قوله** ان غير متغير في
عليها عرضهم على النار احراقهم بها من قولهم من قولهم عرض الاستبصار
على السبب ان قولوا به وقوله لا يوم القيامة لا يدل على ان العرض
قبل ذلك اليوم **قوله** ان قولنا دخلوا النار في الاسنة كالخيل ان النار
للتعذيب من غير نار **قوله** فاد لا يموت له اهل جود بعضهم تعذيب
غير الحى ولا شك سخطه واما تعذيب الما كوني تخلف نوع
من الطوفان بطن الاكل فواضح الامكان كدودة في الجوف وفي ظلال
البدن فانها تتألم وتبلى وبها شعور **قوله** لا دليل لهم بعد
به قالوا ان ايموت الوقت الاول ايضا فهو بعد لا ممتدا والاول
اعادته بعينه لان الوقت من جهة العوارض واجبا **قوله** بان اعادته
العين بالمشيئة المعبر عن الوجود ولا ثم ان الوقت منها والاعاد
بذلك الاشياء من حيث الاوقات لا يقال بغير ان اوان وقت الطوفان
شخص خارجي لا يتغير مع اوانه **قوله** على السمع مدفوع بان المعبر
عن الوجود لا يتغير به يرويه وبالا يقر وما لا يقر مدبره في البقاء

هذا هو الوجه في كونها لا تتغير في الوجود والوقت

هذا هو الوجه في كونها لا تتغير في الوجود والوقت

هذا هو الوجه في كونها لا تتغير في الوجود والوقت

هذا هو الوجه في كونها لا تتغير في الوجود والوقت

هذا هو الوجه في كونها لا تتغير في الوجود والوقت

لا يتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

المتغير في الوجود ايضا وانما يتغير في الوجود والوقت

هذا هو الوجه في كونها لا تتغير في الوجود والوقت

هذا هو الوجه في كونها لا تتغير في الوجود والوقت

اكله كلكل **قوله** والاجزاء المأكولة فضلة في الاكل فان قيل يحتمل
 ان يتولد من اجزاء الاصل التي ككل نقطة يتولد منها شخص اخر قلنا
 لعل له يحفظ من انه يصير اجزاء البدن آخر فضله من انه يصير
 نقطة وجزءا اصليا والى ان في الوضوح لاجزاء **قوله** وان
 الجنى خرسه مثل احد قبل ذلك باستغناء لا بقدر زائد والالزم
 تغذية بلا شركة في العصة وفيه بحث لان العذاب للروح المتعلق
قوله قلنا انما يلزم التنازع حاصل الجواب ان التنازع مخالفة
 البدن في حسابات الاشياء اجزاء والتغاير منها في الهيئة والتركيب
 وقد يتوهم ان حاصلا من التغاير بناء على ان البدن الثاني
 مخلوق من اجزاء البدن الاول فيكون عين الاول في جوارحه بان
 قوله في كلما نفخت جلودهم بولناهم جلودا غير طرية على انهم
 اجلد من سائر اجزاءها بناء على تغاير الهيئة والتركيب وان
 غير بان دعوى اتحاد الاجزاء غير مسموعة فتأمل **قوله** ان كنت
 الالام اه قبل بل تجعل الانسان اجساما نورانية والسمات
 اجساما ظلمانية **قوله** لقوله في انما اعطيتكم الكون اه بشير الى ان الكون

في قوله والاجزاء المأكولة
 في قوله والاجزاء المأكولة
 في قوله والاجزاء المأكولة
 في قوله والاجزاء المأكولة

في قوله والاجزاء المأكولة
 في قوله والاجزاء المأكولة
 في قوله والاجزاء المأكولة
 في قوله والاجزاء المأكولة

هو الجوز والاصح ان يغيره فانية في الجنة والوضوح في الحق **قوله**
 وفي اكله من السكر فيوز ان يكون له طعم الزبد في الجنة وطعم
 عند الشرب الثاني ان وفيه **قوله** من شرب من قدامه في الجنة
 لا يشربه الا من قد رده دم وقل ان راوا لا بعدت نظرا من
 شربه وان دخل النار **قوله** او قمن الشر واحد من السين
 هكذا ورد في الحديث الصحيح والمشهور ان القرآن قبل القراءات
 روى من ان الصحابي قال يا رسول الله اين تطعمك يوم القيمة
 فقال هم على القراءات ان لم يجدوا فيها الميزان فان لم يجدوا فيها طرف
 فوجهية في الطرفة الى ان الترتيب يجوز ان يستأن من كل طرف
 على ان ذواته غريبة فلهذا رضى الشهور **قوله** واسكان في الجنة
 واليقول بان تلك الجنة كانت بسما من بيتين الدنيا في لفت
 لاجتماع المهن وقد يتوهم ان مردود بقوله في قلنا اهل طوعها
 او الهبوط انتقال من المكان الى المكان ان قل وببرق
 انما يحتمل ان يكون ذلك بيتا على موضع مرتفع كقبة الجبال
قوله بعدها للذين انما خلقتهم لاجلهم فان قلنا انما جعل للذين

في قوله والاصح ان يغيره
 في قوله والاصح ان يغيره
 في قوله والاصح ان يغيره
 في قوله والاصح ان يغيره

في قوله والاصح ان يغيره
 في قوله والاصح ان يغيره
 في قوله والاصح ان يغيره
 في قوله والاصح ان يغيره

ولما كان المتصور المتكهن بالصدق يمكن هذا المعنى لا سيما
 لوجوده في نفسه فكذلك المتكهن في الاستنباط وجوده في نفسه
 الا ان متكهن في قوله ان قلت قد يكون انما يكون في نفسه
 هذا في نفسه من غير ان يكون في نفسه

معقولان بنا لنجعل فغيرا على جعلها كائنه لهم لانفسها قلت
 يمكن ان يقال المتصور من جعل المتصور في نفسه المتكهن فيها ونحوها
 المعنى لازم لوجوده في نفسه وانما اطلق على المتكهن بالصدق لعدم وجوده في نفسه
قوله اهلها دايما الاكل يضمن كل ما يؤكل ويدخل في الاستدلال
 انه مشترك في الالتزام او المراد بالشئ هو الوجود المطلق لا الوجود
 وقت الشئ في حفظه ومثل قوله في فالتكلى شئ وهو بكل شئ يعلم
قوله وانما المراد الدوام بانه يعني ان المراد هو الدوام المتداول
 المعنى فان نوع الثبات بعد واثبات الحرف وانما انقطعت في
 بعض الاوقات ذلك ان نقول هلاك كل شخص بعد وجوده فلا
 ينقطع النوع اطلاقا **قوله** بل يعني الموضع من الاستفاد به الا المقصود
 منه فلا بد عليه ان لا يفتن لا يستعمل على وجوده في نفسه
 من اعظم النافع **قوله** الشك بانه ان اردت به مطلق الكفر فالشك
 منه في نفسه لانه كثر بالاتفاق والاف برانواع الكفر بين فافقه
قوله انما اسما انما جنان هذا يعني ان قوله في ان تجتنبوا كبا
 ما تنهون عنه تكفر عنكم سبحانه والنوع ما سمي من ان المراد بكبار

فقد وجد في قوله
 المتكهن في نفسه
 فالتكلى شئ
 فالتكلى شئ

فقد وجد في قوله
 المتكهن في نفسه
 فالتكلى شئ
 فالتكلى شئ

فقد وجد في قوله
 المتكهن في نفسه
 فالتكلى شئ
 فالتكلى شئ

فقد وجد في قوله
 المتكهن في نفسه
 فالتكلى شئ
 فالتكلى شئ

جزءيات

جزءيات المتكهن **قوله** بطريق الاستدلال الى وجوده بينهم من عدة
 طرق فان البير في على هذا الوجه علامة عدم التصديق بالحق **قوله**
 ما اجمع عليه السلف لا يقال لا اجماع على ما افقه الحسن لاننا نقول انما
 كثر مضرو وقيل المراد هو الاجماع المتقدم عليه وهو غلط والافقاني
 اثنى **قوله** والحدوث اذ على سبيل التخليط لا يقال في معنى الكذب
 في اجزائه ان راع لاننا نقول المراد بالبيان هو الايمان الكامل بل في ذلك
 اطمار القيد في الحقيقة ومما لا يفتن لا يفتن ان يصدر مثله
 عن المؤمن **قوله** على رغم النزل في ذكره في الانقاص صوله الى الرغام
 بالفتح وهو التراب فيه منزلة صاحبه يقال فقلت على رغم انه ان
 على خلاف مراده لاجل ازالة الجوارح والجور في الحديث متعلق فافقه
 ان قلت هذا على رغم انه **قوله** ومن لم يحكم ما انزل الله وجهه الا ان
 ان كل من عاتم يتناول والواجبات الحكم بالشئ هو التصديق به ولا
 نزاع في كثر من لم يعتقد ما انزل الله وايضا كل من عاتم بالشئ فيستم
 بالفتن ولا نزاع في كثر من لم يحكم بالشئ في انزل الله في **قوله** في كثر
 بعد ذلك فاولئك هم الفاسقون وجه الاستدلال ان جميع النفل فافقه

فقد وجد في قوله
 المتكهن في نفسه
 فالتكلى شئ
 فالتكلى شئ

فقد وجد في قوله
 المتكهن في نفسه
 فالتكلى شئ
 فالتكلى شئ

فقد وجد في قوله
 المتكهن في نفسه
 فالتكلى شئ
 فالتكلى شئ

الخاسق في الكافر والباطل من اهل الجاهلية والافان
 فاناسق بتناول الكافر بعد الايمان وقبله **قوله** من ترك
 الصلوة متعمدا فقد كفر بالباطل محمول على الزك مسند او على كثران
 الحق **قوله** ان العذاب على من كذب وتولى وفي الاستدلال
 ان تعريف المسند اليه محضه على المسند اعني الكون على الكذب والباطل
 انه او عاش لا ناس رب الاثر معذب ليس ككذب وفي حقه نظاير
قوله والله لا يغفر ان يشرك به الا ان يكفر به وانما يعز عن الكفر بالشرك
 لان كفا العزب نزل مشركين **قوله** وبعضهم المانة متع عفا ان
 بعض المسلمين المانة مع الغفرة عفا بناء على هذه الآلة ومهم
 المغفرة فلا بد ما قبل من ان هذا قول باجبار الحكمة تعذيبه وهو قول
 المعتزلة وقد ابطاله اولا **قوله** لا يجحد الايمان **قوله** بالنسج العفا
 فبناء قولهم يجوز شرعا ان يحب التبتج والتبتج الحس على انه
 يجوز ان يكون عدم احتمال الا باقية لما فاتها الحكمة نعم مرد ان منع
 كون التفرقة قضية الحكمة بل ان يكون عدم التفرقة متفهما طلبة
 صفة ولو سلم فيجوز التفرقة بوجه آخر غير تعذيب النبي مثل امانة الحسن

قوله لا يغفر ان يشرك به الا ان يكفر به
 قوله لا يجحد الايمان
 قوله بالنسج العفا

وانه ثم لا ينهايه الكرم يقتضي الغفران نهية الجناية وقوله
 فيجوز جواز الايمان ومولى بلا دليل **قوله** والمعتزلة كخصصوها قائلين
 ان الضمير ملابان والا فادبت فيعز من بانه لا يفتح التخصيص
 بالبدل والمفرونة بالمقوبة **قوله** في ان الله لا يغفر ان يشرك به
 اذا المغفرة بالمقوبة بعم الشرك بل كل عامر مع ان النعاني بالشيء
 يفيد البعثة وايضا واجبه عندهم فلا يظهر النعاني فائدة
 وكذا لا يفتح التخصيص بالصغار لان مغفرة الصغار عامة والصدق
 ان الضمير للمغفرة ولهم ان يقولوا حكمه ما في هذه الآية مخصوصة
 بالصغار جمعا بين الاولى ولان عموم مغفرة الصغار اولا يجب
 مغفرة صغيرة غير التائب يغفر له ان شاء الله **قوله** انما يتبدل
 على الوقوع انما السطر وذكره هنا اذ التكم كنهه الايات في الوجب
 ايضا والادب منه **قوله** وقد كثرت النصوص **قوله** وزعم بعضهم
 ان الخلفاء هذا هو من ادب الشاعة ومن جحد وهذا وهم وان
قوله وهو تبدل يقول بل كذب متعلق متعلق لا جماع
 واقول لعل مرادهم ان الكريم اذا اضر بالاميد فلابقث ان

فقولهم ان المغفرة الجاهلة لغو لا يوجب ان على
 ما زعم المعتزلة يقتضي ان يكون حق قول ويغفر
 ما لا يكون له من حيث هو ان يقال مغفرة
 كونه مغفورة بالحق لا بالحق لا بالحق لا بالحق
 او كونه مغفورة بالحق لا بالحق لا بالحق لا بالحق
 المغفرة بالمقوبة لا بالمقوبة لا بالمقوبة لا بالمقوبة
 فلا معنى لا يقال لا يغفر له ان يشرك به
 وقوله ايضا ان مغفرة الصغار عامة والصدق
 عامة واجبه عندهم فلا يظهر النعاني فائدة
 ثم ان من الاعتراف انما يتبدل على الوقوع
 انما يتبدل على الوقوع انما يتبدل على الوقوع
 انما يتبدل على الوقوع انما يتبدل على الوقوع
 انما يتبدل على الوقوع انما يتبدل على الوقوع

ان يتبين اجابته على الشبهة وان لم يبرح بذن مخالف الوعد فلا كذب
ولا تبديل **قوله** ويجوز ان يعاقب على الصغيرة من غير قطع بالوقوع وعدم
عدم قيام الدليل وما ذكره الشيخ من الادلة فلا يثبت البراءة الاقول
من الدواعي ان الخصم لا يباكره فتأمل **قوله** اجري ان اكبر المصلحة
من الكفر حاصل ان التكفير مفيد بالثبوت فلا قطع بالوقوع اذ المراد ما يثبت
انواع الكفر او الشك فيها ومغفرة ما عد الكفر غير متعينة بالاجماع ولو ثبت
الكبرية على الكفر لم يبق التيقيد بالادبيل والتعليق بالاجماع فابعد الالة
يجوز مغفرة الصغار بدون **قوله** والشك ان المقولة ثابته لا يثبت
من كذب كقوله سمعت حرمان الشك في كماله من قبله في التفرغ فبحرهم اهل
الكبار بطريق الاول لانا نقول لاهم الملازمة لان جزاء الاول في
لا يلزم ان يكون جزاءه على ذلك جزاء آخر عظيم ولا يتم فعل المراد
حرمان الشك في حرمان الشك لرفع الدرجة او لعدم الدقيل
او في بعض مواضع المشر على ان الاستحقاق لا يستلزم الوقوع **قوله**
والمؤمنين والؤمنات الذين نوبهم وهي نعم الكبار **قوله** يدل على ثبوت
الشك في وعلا انها ليست لرفع الدرجة لان عدم ثبوت الشك لا يقتضي تشيخ

احمال وتجيب ان الباس لمن لا يدلي على انما في حق اهل الكبار **قوله** ولا يعقل
منها شفاعته ظاهر الالة بنفي اصل الشك في ولو لم يثبت الشك في ان يعقل
ان يكون الضمير لنفس الشاكنة فالمعنى ان جازيت بشك في شفاعته لم يعقل
منها فاعلمها يعقل بطريق آخر **قوله** بعد تسليم دلالتها على العموم في الاشياء
يشترط منع الدلالة على عموم الاشخاص واعتراض عليه بان النفس تكون في
سياق النفي عامة والضمير راجع اليها فيتم ايضا فيكون ان يجاب عنه
بان لا ضرورة في رجوع الضمير اليها من حيث عمومها فان التكرار التنية
فانه بحسب الوضع وعمومها تعالى ضروري فاذا قلت **لا رجل في الدار**
وانما هو على السطح ليس يلزم منه ان يكون جميع العالم على السطح ثم لو قيل
الضمير للمكان فوقه في سياق النفي كوقوعها فيه فيتم ايضا لم يبعد جوازا
قوله تجب تخصيصها بالانفراد قلت كيف يختص بهم وقد سلم عموم
الاشياء قلت السلم هو الدلالة على العموم لا ارادة **قوله** فلا معنى
للعفو عدم المعنى بالنسبة الى صغيرة غير المحتجب عن الكبيرة ثم وال صغيرة
المحتجب غير مفيد فتأمل **قوله** لانه بط بالاجماع لان جزاء الايمان
هو الجنة والخروج عن الجنة بط بالاجماع فتعين الخروج من النار

او حرمان الشك في عدم وقوعه النار

وفيه منع فإذ انبأه في خلال العذاب بالتحقيق وكونه **قوله**
 ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات من هذا الاسناد لعل ان العلى
 الصالح لا يثبت ولا التزويك ثم انه لا يثبت على عدم فلو من لا عمل له
 غير الايمان لكنه يثبت من غير الاعتراف **قوله** وقد جعل جزاء الكافر
 الا على الاطلاق من غير تقييد بالشدة بالشدة والضعف وكذا
 فلا يجوز الاطلاق بالشدة والضعف حتى لا يثبت الجزاء على الدنيا
 وهذا لا يثبت الزمان والآخرة في منع من لا يؤمن بالظلم **قوله**
 معرفة فاعلم قالوا لولا انما لم يتوصل عن مضار الدنيا والآخرة
 ضغفه لجواز الانفصال بوجه آخر فيمكن منع هذا القدر ايضا لكنه
 غير مفيد هنا **قوله** قد يستعمل في الكثرة الطويل لكن فلو وانما
 معنى الدوام بالاجتماع بل هو من ضروريات الدين بخلاف فلو
 اهل الكبر **قوله** وما انت مؤمن لنا الاولة ان يثبت بقوله ان مؤمن
 كل واتباعك لا ردون لافعال ان يكون الامم في لنا لتقوية العمل
 لا لتعدي **قوله** ان يقع في الغلبة اليقين انما ان يحصل فيه
 منسوبة اليه الحق اليه وبثبوت له من غير اذعان كما للتوسط

بالنسبة

بالنسبة الى وجود العالم فان لم يثبتنا فاليان عن الاذعان بهذا
 حقيقة بعضنا من **قوله** مرتج بذلك ليسهم ابن سينا ان قلت
 يلزم ان يندرج بغيره السوف طائفة وكونه في التصور وانما بطا
 بالقرين او لا ينحصر التقييد اليه ان يقع حصول اليقين بدون
 الاذعان وبتنوع عدم الاذعان للتوسط في بني المناط وهو
 انه المعنى المعبر عنه بغيره يدن لمرقطين وقد نص على معنى المعتمد
 ولذا يكون في باب الايمان الذي هو التصديق البالغ قد اجزم والاذعان
 مع ان التصديق المنطوق يتم الظن بالاتفاق فانهم يستنون العلم بالمعنى
 الا لم تعسفا فافرا توشك به الى بيان الحاجة الى المنطق بجميع جزائه
قوله كان الاطلاق اسم الكافر وقوله بجعله كافر اشارة الى
 ان الكفر في مثل هذه الصورة الظاهرية في احوال الاحكام لا فيما بين
 وبين الله في ذكره شرح المعاصد ان التصديق المتعارف لا مانع
 التأكيد غير معتد به والايمان هو التصديق الذي لا يمان شيئا
 من الامارات **قوله** ركن لا يجتمع التسوط ان قلت افعال المؤمنين
 مؤمنون ولا تصديق فيهم قلت الكلام في الايمان الحقيقي لا الكافي **قوله**

التصديق بآية في القلب بهذا منافع لما عليه المتكلمون من ان التزم
 فدية الادراك فلا يجتمعان **قوله** لانه حال النوم والفتنة اما
 هو عن حصوله فتشكك في حال اليقظة لا حال عدم التصديق واما
 حال الاطمئنان فليس كذلك بل قد يذلل فيها وقد لا يذلل **قوله**
 من كان المؤمن اسماؤه ولذلك كفى الاقرار بمرتبة في الموضع
 انه جزء من مفهوم الايمان **قوله** واما الاقرار بشرط لاجراء الاعمال
 ولا يخفى ان الاقرار بهذا الفرض لا بد وان يكون على وجه الاعلان
 على الامام ونحوه من اهل الاسلام بخلاف ما اذا كان ركنا فانه يكتفي
 بحجود النظم في العزيمة وان لم يظهر على غيره **قوله** والنقص من معاضده
 لدلائلها على ان محل الايمان هو القلب فليس الاقرار جزءا منه واما
 انه التصديق لا سائر ما في القلب فيها لا يخفى لان الايمان في الحق
 التصديق ولم يستثن في الشرع معنى آخر فلا نقل والا لكان الخطاب
 بالايان خطابا عاما لا ينهم ولانه خلاف الاصل فلا يضر بالبدل
 وليس ان قلت يحتمل ان يراد بالنقص الايمان اللغوي قلت
 لانواع ان الايمان من التقديرات الشرعية بحسب خصوص المتعلق

فقد

فهو في المعنى اللغوي مجاز في كلام الشارع حقيقة والاصل في
 الاطلاق هو الحقيقة **قوله** انما شققت قلبه برؤيته لا بحملنا يكون
 ذكر القلب يكون محل جزء الايمان **قوله** لا يعرفون منه الا التصديق بالبلغ
 يعني ان معناه الحقيقي عندهم هو فعل لسانه ولا يخفى انه انما يتم اذا ختم
 اليه عدم النقل في الشرع فيرؤيه عليه النقص العاضدة **قوله** حتى لو
 فرضناه برؤيته انما ليس المعبر عن ذلك اتمية مجردة بل اللفظ
 الدال على انه المعبر عنه وضع الشرع واللفظ وبطل ما قبله ان اذا اعتبر
 الدال لا اللفظ لا معنى لا اعتبارا به عند عدم المدلول اذا دخل في الا
 وضاع نعم لا اعتبارا به في حق الاحكام عندهم ايضا قالوا من اقر لا
 تكاروا اظهر الايمان يكون مؤمنا الا انه يستحق الجنود في النار
 ومن اقر لايمان ولم يتفق له الاقرار لا يستحق الجنة **قوله** ويستحق
 مؤمنا لغة اي يطلق عليه لفظ المؤمن عند اهل اللسان واللفظ لقيام
 دليل الايمان فانه اماراة الامور الطبيعية كافية في صحة الظاهر
 اللفظ على سبيل الحقيقة كالغصبان والفرجان وفي الواقع ان
 الاقرار يستحق ايمانا لغة وبهم من بعد نسبة كلمة انه حقيقة في

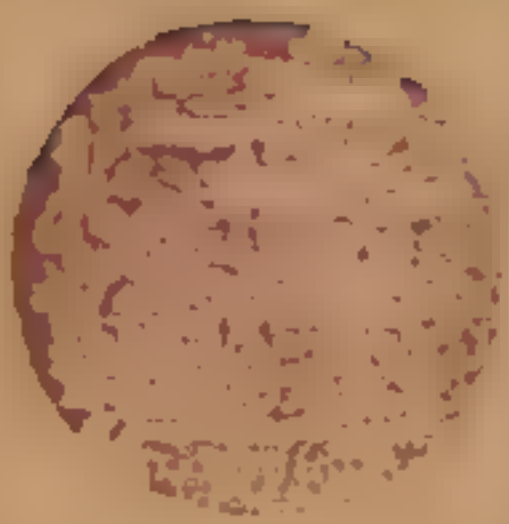
في الاقرار ايضا كذا في لف تا كلام النعم اللهم الا ان يدعى وضعا
 آخر **قوله** لا يكون في الايمان فعل الانسان لا يقال لعلمه بجوار
 موافقة القلب شرطا لانا نقول هذا مذهب لدرقاشي والقطان
 لا اكرهه ولا اذكره واعلم الاستنساخ لعلم القلب **قوله**
 وايضا الاجماع منعته اه رد آخر على الكرامية لا على المص وموافقة
 كل نوح **قوله** مع القطع بان العطف يقتضي المفارقة واحاطت الخ
 على الفعل كانه قوله في شتر لا يملكه والزور فينا ويل جلد قاربا
 بالانبار خطا في وكن في الظاهر حجة **قوله** لا تمتع الشرط الشئ
 بنفس لا يذوق الشرط شرطا ايضا **قوله** وهذا ان يكون زائدا في
 ما يجب الايمان به لا بصورة غير محرمه عم كذا في بعض شروخ الحديث
 وشرع نظم الاصول **قوله** ولا فائدة ان التخصيص ازيد لثمة
 بحسب كثرة متعلقاته من حيث انها يجب الايمان بها وان لم يكن
 من حيث ذواتها فتمل **قوله** وحاصلها في برداة كذا نقل عن امام
 الحرمين وغيره وقد يفتهم ان حاصله هو ان الدوام على العبادات
 عبادة اخرى فلذا يشترط عليه في كل حين وليس شئ لان كون الدوام

50
 عبادة غير كونه ايمانا فان الدوام على التصديق غير التصديق بالخبر
قوله وفيه نظر لان حصول الشك قد يدرج بان المراد زيادة احوال
 حصلت عدم البناء لا ينافي ذلك **قوله** ومن ذهب الى ان الاعمال من
 الايمان فرضا كان او نقلا كما هو مذهب الخوارج والعلانية وغيره
 الجبار او فرضا فقط كما هو مذهب الجليليين واكثر معتزلة بعينه فان
 قلت استناد البراءة بسندهم استناد العقل فكيف يتصور الزيادة والتقصير
 قلت النوازل مما يقع جزء الاما يشرع جزئا وكذا بعض النوازل
 قد يقع فرضا فيقع جزئا من غير ان يشرع كذا كذا بان الزيادة والتقصير
 بحسب ما يقتضيه وايضا قد ينقص بعض انواع التوحيث باستثناء وجوبه
 كالزكوة عن الفقراء او بعض احوال محبة العز كالتقوى والزكوة
 بل يحتمل ان لا يجب لكل من آمن ومات لا يخرج عنها طاعة او واجب
 كذا في فتاوى **قوله** وهذا الاعتبار بانها لا تجعل في التخصيص في
 محسب غير التخصيص بحسب تحصيله والاول لا يتصور الا في متوكة العقل
 واما جعل التخصيص في الايمان تخطيطا بالنظر لموجب له فهو عدول عن طوافهم
 معرفة الله في واجبة اجماعا وقوله في متوابة وانما ان النظر في

مقدور ولو بالواسطة وحسب التحويل وهذا قد يعتقده نفي عند
الفكر من النظر الذي هو واسطة التحويل هذا خلاصه ما في شرحه
قوله ولا يفتي الموفقة فمن شأه المعجزة فوقع في قلبه محمد في النبي ثم نبتة
يكون مكلفا لتحويل ذلك اختيارا في ما حصل كلام بعض المتأخرين ان
التصديق هو العلم اليقيني الذي يحصل مباشرة اسباب والموفقة اعم فيكون
الموفقة اليقينية الغير الاختيارية فتصورا عنده قلت التصديق اليقيني
عنده نوع من التصديق الجزائي وهو المعامل للصور فلا اشتغال
هذا هو توجيها كلام بعض المتأخرين وليس يختار عند ان رده و
تحويل الكلام مما لا يجمله المقام **قوله** كنه قبول الاحكام يعني ان
الاسلام هو المضموع والاعتقاد للاحكام وهو معنى التصديق كنع
ما جاز به النبي ثم غير ادق الايمان والتزاد قد استلزم الاتحاد والمط
فقال **قوله** وبوتيرة الى الاتحاد قوله نفي في وجهها غير يست
من المسلمين العلم بخدي فرقة لوط احد من المؤمنين الا اهل بيت من
المسلمين واما قلنا كذا يمكن كثرة البهوت والكفار فيها ونبينا كملت من
وامر من عليه بان الاستثناء لا يتوقف على الاتحاد كقولنا فرقت العلم

فلم

فلم اترك الا بعض النحاة وقد يستدل بقوله في ومن يبتغي غير الاسلام
وبنا فلم يقبل منه والابان يقبل من طائفة ويرى عليه ان ليس المراد
غير الاسلام في النجوم وهو ظاهر فيمكن ان يكون الاسلام اعم فاذا
قلت من يبتغي في غير العلم الشرعي فتدعي ليست حكم لمسلمين
يبتغي في علم الكلام **قوله** وبالطاه تعبير لعمري يعني ان المراد
بالوفاة عدم حصة سلب حدهما من الآخر وانه اعم من الزاوي والقي
وثبت بكل منهما **قوله** فيما اخبر من او امره ان لا يجازي رسله وان
نقول الامر بالشئ فيضمن الاخبار من وجوب مثلا **قوله** الاسلام هو
المضموع والاعتقاد الاولوية فهو تصديق خاص بآية الله الحق وهذا يستلزم
التصديق بسائر احكامه فيبينها تعارضا **قوله** وهو في الآية يعني ان
تعباد الله والاولة ان يقال قولهم اسلمنا لا يستلزم تحقق مدلول
ولذا يصح ان يقال وكفى قولوا امنا **قوله** فان قيل قوله عز
الاسلام ان هذا محارضة المؤمنين كما ان الاول محارضة في المظ
اعني الاتحاد وقد يقال اذا شرط في الشهادة موافقة النبي كقول
بول الطيف على ان الاسلام لا يستلزم التصديق فلا بد من سؤال على



المشي وبسبب شي لان مراد ان لا يعدم الالتئام بين الطرفين
 والتصديق لا يستلزم الاتكال على ان فيه غفلا عن توجيه الكلام
قوله وقد يحصل للفقهاء اه حاصل كلامه ان الايمان المتوسط
 به النجاة امر فني لا يثبت حقيقة كبرية من الهوى والشيطان
 فلهذا يلزم حصوله لا آمن من ان يشعير بشي من منافات
 النجاة من غير علم بذكره فالله شرع المصداق وهذا قريب لولا فالفائدة
 لا يتبعه القدم من الاجماع **قوله** بناء على ان البعثة في الايمان والكفر
 اه يعني ان البني والمراد لا يعني ان الايمان الحالى ليس بايمان ولكن
 ليس بكنز ومعنى قولهم التصديق سعة يعني ان السعادة المعنى
 بها من علم الله ان ينجيهم لا بالسعادة كما ما قيل في شرع المصداق ظاهر
 ما قيل بزمهم ان يكون المشرك مؤمنا سعيدا بالفعل وامانة على
 الايمان فيكون التصديق كمالا **قوله** بل يعني ان فضيلة
 الحكمة تقتضي اه ان يخرج جانب الوقوع وتخرج من هذا وان
 كانت من احد الطرفين مع قربة على الله وبره عليه عاين من
 احسن الحكمة الحقة في الزك فلا نزوح والحق ان كلام المتن مستقيم

عن هذا الوجه **قوله** وما ارسلناك الا رحمة للعالمين فانه من بين
 امر الدنيا لكل من آمن وكفر لكن من كثر لم يجد سدا ولم يستفغ
 برحمته وقد توجه كونه عام رحمة للكافرين بانهم آمنوا به عاين من
 الجسد والمسيح وانت خير بانه لا يناسب سوق هذا الكلام **قوله**
 ومن امر بطريرك خلافة اه قبل الايمان في موافقة الوجود امر اذا
 عن مثل نطق الجاهل بانه متغير كذا **قوله** واجبت في ذكر الحديث
 بشرطه لان طريرك العارضة في شأه مدعوها ولا شهادة بدون
 الموافقة وقد مر في صدر الكتاب بانها في هذا البحث فقد كبره **قوله**
 على انه قد امر ونهى اما الامر فنقول في اسكن انت وزوجك الجنة
 واما النهي فنقول في ولا تقربا هذه الشجرة هذا وكن ذكره المواقف
 والحق صرح ان هذا الامر والنهي كان قبل البعثة لانه في الجنة والامر
 له هناك نعم برهان يقال لم يكن في الجنة **قوله** بل يعني
 في زمن النبي فيكون الامر بلا واسطة فيكون وجبا وقيدنا من
 لانه قد امرت ام موسى عم بلا واسطة بقوله في فاخذ فيه في السابون
 وامرهم كذا بقوله في ونهزى اليك الخزع التخله والحق ان الامر

بلا واسطة انما يستدرك النبوة اذا كان الاجل للنبين وامر آدم
 كذلك **قوله** وقد استدل ارباب البصائر من الاستدلال الاول
 على دعوى النبوة واظهار المعجزة على النبيين او الابطاح الى مني الا
 استدلال الثاني على انه مكمل للفتح على وجه لا يتصوره غير النبي ومن
 الاستدلال الثالث على انه مكمل بالكلية على وجه ايضا وليس
 في مدعي الوحيين سلافة التحدى واظهار المعجزة **قوله** لكنه يتابع
 محمد ارم وما روي من انه يمشي بفتح الجوزية ان برهنا من الكفار
 ولا يقبل منهم الا الاسلام مع انه ثبت قبل الجوزية في شريعتنا
 فوجهه انه يوم بين انتماء رتبة هذه الحكم وقت نزول موسى
 فالانتماء من شريعتنا على انه يمتثل ان يكون من قبل انتماء
 الحكم لانتماء عنه كانه سقوط تعجب من لغة القلوب **قوله** كما تنذر
 اشتغال كل علم بجمع الشرايا مثل العقل والنبط والعدالة والاسلام
 وعدم الطعن **قوله** اما عند اخراج الالكاذب عند اخراج باطل
 الشرع بل بالاجماع اوله جاز بطل الالة المعجزة وهو محجج وهكذا
 في الشهود وقال القاضي ولا في المعجزة فيما بعد اليه واما ما كان بلائ

فلا بد من تحت التصديق بالمعجزة **قوله** وفي عصمتهم من سائر الذنوب
 بعينه ما سوى الكذب النبوي **قوله** او العقل وهو من المعجزة
 فالاعتماد على البرهان يوجب له القوة المانعة عن الانقياد وفيه
 فوائد الاستدلال والوضوح من البعثة وبرهانه ان الفاء
 في الظهور والظاهر في القصور **قوله** اظهار الكثرة في فوائده
 اظهار الاسلام في الفاء النفس في التسلية ورواها في بعض
 اخبر الدعوى بالكلية اذا اول الاوقات بالثبوت وقت الدعوى
 وايضا منقذ من دعوى اربابهم وموسى يوم من نزول وفريون
 في شدة خوف الهلاك وفيه خلف جواز دفع خوف الهلاك في
 بعض القصور بالعلم من انتماء **قوله** فمعرفة عن ظاهره ان بطريق
 حرف النسبة انه يدرهم فاما الحل على ترك الاولة وحرفه
 الظاهر ايضا وفيه توجيه آخر كل العام على ما عدا خاص الغالب **قوله**
 ولا شك ان جبرية الالة فيه منوط بان يكونا جبرية بحسب
 سكونه انقيادهم ووفور عقولهم وقوة ايمانهم وكثرة اعمالهم
قوله لانه لا بد من كونه اه قد يقال المراد بالاولاد انهم هم في الوفاء

هو نوع الانسان وهو ايضا وفيه ما فيه وقد يوجب ايضا
بان في اولاده من هو افضل منه نوع وادراهم او موسى
عليهم السلام على اختلاف الاقوال وفيه ضعف ايضا وقد قيل
بان آدم هو الافضل بعد آباء البشر والاول ان يستدل بقوله
عم انا اكرم الاولين والاخرين عنده ولا غر **قوله** يدل صحة
استثناؤه اذا اصله الاستثناء هو الاتصال وايضا لو لم
يذكر في الملائكة لم يتناول امرهم بالسجود فلم يوجر فتدعي
امرته وقد يجاب بان الامر لا على مقتضى امره لانه بلا مرتبة **قوله**
صح استثنائه منهم تخليا فيكون الامر بالسجدة بكماله فيهم ليس
عليه لعنه وجره عنهم بالعلانية **قوله** وهو واحد لا العلى في
من حيث انه كلام الله في وان تفاوت من حيث خصوصيات
النظم القوي فخطا تفاوت على التعداد قريب من العطف التفسير
وكان يقول كلما كلام الله في الاله عليه فمعه الوحدة ظاهر الاول
ان ثبت له كما ان التواتر كلام واحد **قوله** ان ثابت بالجر المشهور
فيهم من ان المراتب من التعداد ايضا مشهور وما ثبت بطريق الاحاد

وهو

هو مفعول به ماله من لينة او غير ما **قوله** واجيب بان المكون
الرويا بالعين وقد يجاب ايضا بان المراد روبا من رتبة الكفار
في عزوة بور وقيل من روبا ان سيدخل مكة وقيل سما
روبا على قول المكذبين في قوله في ابن شريك **قوله** والمعنى
ما قد جسد والاول ان يجاب بان المراتب كان مكررا مرة
بشيء ومرة بوجه وقول عابث ربه طاعة عن الثابتة
قوله يكون استدراجا ان وافق غرضه والابستى امانة كادى
ان سببه الكذاب دعا لا ثورا ان يصر عنه فبني العوراء هيمنة
فصارت بينه وبين عوراء وقد يظهر اذ ارق من قبل عوام
المسلمين تخليا لهم عن الجن والكافة ويسمى معونة فالواحدة
اربعة معونة وكرامة ومعونة وامانة وفيه نظر بل هي ستة بعم
الارحام والاستدراج **قوله** وايضا ان كان يظن انه قبل الاول
ارحام النبوة يمتنع من ربه ومعونة لذكر باعم وانما معونة سبيل
فلما كان لا تدعى الا ظهوره خارجي عن بعض الصالحين بلا دعوى
بنو ما وفقد اثباتها ولا يقر بانسبة ارحاما او معونة لنبى

هو من لزمه وبقيا في الآيات يدل على انه لم يكن هناك دعوى
 النبوة ولا قصد التقديس بل لم يكن لذكر باعهم علم بذلك والآلة
 سؤال بقوله انه كل هذا كذا في سورة النصارى وفيه تحت لا في
 الاوراق الارطاجية ليست من محل النزاع والافاقية لئلا يظن
 ولا يخفى في ذلك ان سؤاله ذكر باعهم جملته انما هو انما
 لعزته عزهم **قوله** بيتنا رجل شوق بكرة اعلم ان بيتنا بال
 الاشياء وبيتنا المزدحم من الظروف الزمانية الاضافه
 الى الجملة الاسمية وفيها معنى الحاجة الجازية فلا بد لها من جواب
 فان جرد من كلتي الحاجة فهو العاقل والافاق لخاص معنى الحاجة
 في تلك المكانين **قوله** فقال الناس الا عند حكاية النبي عزهم هذه
 للبيعة التي سمعها من الملك قال الناس متعجبا بكرة تكلم ان تكلم خذ في
 احدا الثارين فقال لهم آمنت بهذا الا صدقت الملك فيما سمعت
 منه من تكلم بكرة **قوله** انما الجواب بقوله اه حمله ان الاشياء
 عند احوال الرسل انهم هو من اجل انه لانه متدين متبرر
 رسوله وعند عدم الادعاء لاشبهاء لانه كرامة ومجزة لرسوله قد

يق

سبق في صدر الكتاب ان هذا كرامة مجزة انما هو بطريق النبوة
 لاشبهاء كرامة الدلائل على حقيقة دعوى النبوة **قوله** والافاق
 ان يقال بعد الانبياء قال النبي عزهم وانه ما طلع الشمس الا في
 بعد النبيين والمرسلين على احد افضل من ابيه بكر وقيل هذا السوء
 لاشبهاء افضلية المذكور وبه يظهر ان ابا بكر رحمه افضل من سائر
 الامم ايضا **قوله** اراه البعثة الزمانية برودة ان لا ربه
 بعد موت نبي لم يجد التفضيل على من مات قبله عزهم وانما اريد بعد موت
 نبينا ينبغي ان يحسن النبي عزهم وعلى كل التقديرين لم يجد التفضيل على
 سائر الامم **قوله** لا بد من تخصيص ميسى عزهم وكذا ادريس وفقر
 والباقين عليهم السلام او قد ذهب بعض الفطناء من العلماء الى ان
 اربعة من الانبياء زمره الاحبار الخضر والباس في الارض
 وميسى وادريس والسماء **قوله** لم يجد التفضيل على النبا بعين اه
 حراة والافاقية لافضلهم او افضل من الافضل افضل
 وذلك قال سبحانه والافاقية **قوله** على هذا وجدنا السلف اكثر
 اهل السنة وقد ذهب البعض الى التفضيل على عائشة ن والبعض لا

الى التوقف فيما بينهم **قوله** قلته قن من جهة لان قول الدررجه و
 كثرة الثواب من لا يعلم الا بالاجابة من الله ورثوله والاختار
 متعارضة واما كثرة الاجابة فيل انما يعلم بشتى الاول
 وقد تواتر في عاقله ما يدل على جوع مناجاة ووفور فضائل
 وانقاذ بالكمالات واختصاصه بالكمالات **قوله** قد اجتمعت يوم
 توفي بضم التاء على صفة الجود والمشيورة انما يكون رضى قلب
 حين وفاته ثم **قوله** لا بد لهذا الدين من يتوهم به فقال لو لم
 تنظر في هذا الامر وكم والاسبقين بين سادة ان اتوا بكون **قوله**
 بل من خطا في الاجتهاد فانه محاديه واقرأ به بقوا من طائفة
 مع اعترافهم بان افضل اهل زمانه وان لا احق بالامانة منه
 شئ **قوله** من ترك الفضا من قبله من قتل عيسى بن مريم **قوله** والى
 المراد ان الطائفة الجامعة في محمل ان يراد ان الطائفة على الولاء يكون
 ثلثين سنة **قوله** لعله من زمان ولم يعرف امام زمانه الحديث فانه
 وجوب التوقف بتيقن وجوب حصول هذه الادلة لطلب الوجوب
 واما ان لا يجب علينا عقلا ولا علما اننا اصلا فليطلب ان قاعدة الوجوب

54
 على الله والحق والتبع العقليين وايضا لو وجب علما على الله
 من الامام واليقين بغير اليقين بدار النوع كما جلت ومعنى النبوة ان
 ابا عليه كونها على طينة اهل ابي عليه وحققتم وقد جاز المراد منها
 بالامام هو النبي ثم قال الله في لاجراهم اني جاعل الناس اياما وذيكر
 بالنبوة **قوله** فيصعب الالة لهم لان ترك الواجب معية والمعصية
 فضلة والالة لا يمنع على الفضلة وقد جاز بانها تليق بالمعصية
 لوز كونه من قدره واختياره عن جبر واضطرار فلا اشكال اصلا
قوله مع عدم القطع بعصية يرد عليه ان الشرع هو العلم بالحق وعدم
 القطع انما ينافي الثاني لا الاول علما ان عدم قطعنا بغير مشقة وعدم
 قطع اهل البيعة بغير معلوم **قوله** فغير المقصود لا يلزم ان يكون طائفا
 قلت حقيقة العصية كما ذكره عدم خلق الذب عدم العلم وهو مكلف
 لا يكون غير المقصود طائفا **قوله** حقيقة العصية كما انما قالها و
 وعابها ذلك واما تفرقها فهي ملكة اجتناب المعاصي مع الكتمان منها فيها
 وقد يعبر من تلك الملكة باللفظ لخصولها لخص لفظ الله وفصل من ولا يكون
 انما من ليس له تلك الملكة لا يلزم ان يكون عاجزا بالفعل ثم ان الظلم المطلق

احض من العصبية لانه القدي على الغير وقد جازت بفنا بوزان
براد بالهذه الآلة عند النبوة على ما هو روي اكثر المفسرين
قوله لا يزال الحجة الا التكليف او يسمى بها اذ به فتن ان عباده
ويستلزم ايتهم احسن على **قوله** قلنا غير الجاز هو نصبه وقد
يجاز ايضا بما في معنى جعل الامنة شوري ان يشق ورؤوا فنبهوا
واحد منهم ولا يشي وزعم الامانة ولا نصب ولا التعيين ورج
لا اشكال اصلا **قوله** ولا ينزل الا قام بالنفس لا يقال بل ينزل
لنقل لا يقال على الظالمين فانه البتة معنى الوصول وهو ان
ابتداء وزمانه بقا لانا نقول الوصول بالمعنى المصدر ام ان
لا يتناول واما اثباته هو الوصول بمعنى الحاصل بالمصدر ومردول
الفعل حقيقة هو الاول على ان يمنع الافعال للذوق فبينا على **قوله**
ولان العصبية ليست بشرط ابتداء يروى ان ان اراد بالعبودية
الا جتناب فلا تنوب اذا لمط ان لا يشترط عدم الفسق وان اراد
عدم الفسق فعدم اشتراط ابتداءهم قالوا بشرط العادة الامانة
لان الناس لا يعلم الامور بين ولا يوثق باوامره **قوله** قلنا ان لما

فرغ

فرغ من معا صداه العلم انما مباحث الامنة وان كانت من النقص
كمن لا شاع بين الناس في باب الامانة اعتقاد ان فاسد ومالين
فرق اهل البدع والاهواء اما تعقبات بارادته تكا وتقتضي اما
رفض كثير من قواعد الاسلام وتقتضي عقايد المسلمين والقدح في
الظواهر الراشدين اختلفت تلك المباحث بالكلام وادرجت
في تزييف عنوانها حزين وحقنا طلبة المحدثين عن مقام المحدثين
قوله ولا انصبه هو كمال مخصوص فالعبر لا صدمه وقديجي معنى
النصف فالعبر ليد **قوله** فيجتن اجتهتم الا فاجتهم ليجتن معنى ان
المحبة المتعلقة بهم عين المحبة المتعلقة به وهكذا قوله فينبغي ان يضمن
قوله قلنا ان يعلم من احوال الناس ان هذا انما يتم في خصوصيات الا
شئ من امانة الطوائف المذكورة بالوصافي كما كل المبروا وشاير
الخير والنزوح على الترتيب فلما بل ترتب الترتيب على الوصف يدل على
انه الناطق **قوله** ولا يبلغ ولا درجة الانبياء الاول ان يذكره
في مباحث النبوة لانه من معا صدق **قوله** ففناه ان عصاره من
التنوير ومعناه انه وفقهاته متبعة الى لاهة والنائب من الذن

كن لا ذنبك **قوله** اذا ثبت كونها معينة بدليل قطعي ولم يكن
 المسجل ما ولا في غير ضرورات الدين فتاويل الفلاسفة
 ولا بل حدوث العالم وقوله لا بد من كونهم مدانة غير الاجماع
 الوطني متفق عليه واما كثر منكره فبمختلف **قوله** موافقة للحكم
 الاله حد ذاتها مع قطع النظر عن حال الاشخاص والازمان لعدم
 اختلافها باختلاف تكلل حال واما مثل حرمه الجرفا طرفة فيه
 ليست ذاتية فتمتنى فلا في محتمل ان يكون ارادة بتدليل حال الا
 شخص والازمان **قوله** فان قيل اطهر بان العاصي يكون في
 النار باس الا على تقدير كونه اجازم عاجبا وقسم عليه قوله ائمن
قوله ومن قوا اعداء الله السنة معنى هذه القاعدة انه لا يكفر من التائب
 الاجتهادية اولاد الارواح في تكفير من اكثر ضرورات الدين ثم
 ان هذه القاعدة للشيخ الاشعري وبعض متابعيه واما البعض
 الآخر فلم يوافقواهم وهم الذين كفروا المعتزلة والشيعة
 في بعض المسائل فلا احبنا ح اما اجمع لعدم اتحادنا بل **قوله**
 ومطالعة علم الغيب الا اطلوه فلا ينافي ان يكون بالقاء الجن **قوله**

ومطالعة

ومطالعة علم الغيب الا اطلوه فلا ينافي ان يكون بالقاء الجن **قوله**
 ان لا ربنا من الجن قال في الصحاح يقال به ربي من الجن ان مست
 قاله ان لا تعلقا وقرنا من الجن ورثي عا ورنه فعيل فانا به
 بالنسبة عا ربنا وهم اسم لرب من الجن **قوله** فقال ائمن من النظرين
 وهذا اجابة وفيه بحث جواز ان يكون اخبارا عن كونه من النظرة
 في قضاء الله السابق في اولم يدع وقيل يستجاب دعاء الكافر
 في امور الدنيا ولا يستجاب في امور الآخرة وبه يحصل التوفيق
 بين الالة والحديث **قوله** اسيد الفخاري يفتح الهزنة وكل السين
 المهملة والفخاري كسر العين المعجمة **قوله** حنيفة لشرق حنيفة
 ذمها وعززه الا قول الارض **قوله** والضيق للحدوث او القيا
 بضم القاد اسم كالنقوى ومعناه روي ان غنم قوم افدت
 بلاء زرع جماعة فكم داود وعزم بالفتح لصاحب طرث فقال
 سليمان وهو ابن احدى عشرة سنة غير هذا ارفق بالزينة
 وهو ان يدفع اطرث اما ارباب الشاة بقدمون عليه حتى يتقوا
 بينه الاول ويذبح ان لا اهل اطرث يستغفروا بها ثم تزدونه

فقال واوردهم القضا ما قفيت وكم بذكي واعترض على
 هذا الدليل بانه محتمل ان يكون التخصيص كونه ما فهم سليمان اتي
 كما يشعر قولي غير هذا ارفق **قوله** وقد اجتمعوا على ان الى اه اعترض
 عليه بانه الاجتماع في الحكم الغير الاجتهاد واليه في الاجتهاد بان
 فلا ترتيب على ان القياس عند الخصم مثبت لا يظهر **قوله** لا تنزق
 في العومات اه اعترض بانه انما اريد الترتيب بالنسبة الى الحكم
 الغير الاجتهاد فلا ترتيب وانما اريد بالنسبة الى الحكم المطلق
 فغير مسلم بل هو قول المسئلة **قوله** فله جوده الا قول اه استغنى
 الملا بكتاه الوجهان الاولان منبذاه تفصيل رسل البشر الاولان
 بالفضل بين آدم وغيره لا تفصيل العامة **قوله** وقد خص ذلك
 بالاجتماع اه فاما ان يخص من آله اربهم وآل عمران جنرا
 الانبياء فيفيد تفصيل الرسل فقط واما ان يخص من العالمين
 رسل الملا بكتاه فيفيد تفصيل الرسل والعامة على عامة الملا بكتاه
 لكن التام الاول اذ من قواعدهم ان عمل القضا لا يفر على ابي زاول
 من عمل الاول كيبا يكون كثر في الحق قبل الوصول الى سطر الشتر

5-7

قوله انني وادخل في الاخلاص فيكون افضل وقد قال عمر
 افضل الاعمال احرها ان قلت ملا بكتاه في مقابلة على البشر
 صفات فاحله تفصيل فضل العمل في جنبها قلت
 هذا الدعاء مما ينبغي من الانبياء
 وبه يظهر ان هذا الوجه

ايضا ينبغي تفصيلهم

قوله

الفضل

بعد

اه

بكتاه

بكتاه

بكتاه

بكتاه

بكتاه

بكتاه

بكتاه

بكتاه

بكتاه



دعای قنوت

Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, written diagonally across the page.

[illegible]

الحمد لله الذي
دعا قنوت

فصل
 در کونین الکافین سعد و او را یکشنبه کونین بین القلوبین
 و کونین آفرین و کونین کونین کونین و او را یکشنبه کونین
 صبا و سلطان قوشلی و کونین آفرین و او را یکشنبه کونین
 و کونین کونین و کونین آفرین و او را یکشنبه کونین
 و کونین کونین و کونین آفرین و او را یکشنبه کونین
 و کونین کونین و کونین آفرین و او را یکشنبه کونین

Opleymaniyе U. Kütüphanesi
 Kışt. 1
 H. 1

